

الباب الثالث

الحجب . والعول . والرد

وموضوعات متنوعة

الفصل الأول

الحجب . والعول . والرد

الفصل الثاني

الإرث بالتقدير والإحتياط

الفصل الثالث

مستحقون من التركة وليسوا من الورثة

الفصل الأول

المبحث الأول	الحجب	وأحكامه	١٧٤
		أنواع الحجب الحجب الكلى	١٧٥
		قواعد الحجب الكلى	١٧٦
		المحجوبون من الذكور -	١٧٩
		والمحجوبات من النساء	١٨٠
		حجب النقصان	١٨٠
		حالات الورثة بالنسبة للحجب	١٨٢
المبحث الثانى	العول	وأحكامه- الفريضة العادلة	١٨٧
		الفريضة القاصرة . والعائلة	١٨٨
		متى وقع العول	١٨٩
		رأى عمر بن الخطاب فى العول .	١٩١
		رأى ابن عباس	١٩١
		الرأى الراجح	١٩٢
		الفروض التى تعول	١٩٥
المبحث الثالث	الرد	ومعناه	١٩٨
		آراء العلماء فى الرد	١٩٩
		اختلاف القائلين بالرد	٢٠١
		أصحاب الرد . وشروط الرد	٢٠٤
		أقسام الرد	٢٠٥

المبحث الأول الحجب وأحكامه

تمهيد :

الفرق بين الحرمان والمنع والحجب .

الحجب فى اللغة : هو المنع . يقال : حجبت فلانا عن كذا . أى منعته عنه .
وفلان محجوب من الميراث : أى ممنوع عنه . فالحجب والمنع لفظان مترادفان لغة
ولكن لكل منهما معنى يختلف عن الآخر فى اصطلاح علماء الميراث كما يختلف
حكم كل منهما وأثره .

فقد يكون الشخص أهلا للإرث بأن يكون له سبب من أسبابه . كما تتوافر فيه
شروطه . ولكن يكون له وصف يمنعه من الإرث شرعا (كالقتل) فحينئذ يسمى
محروما من الميراث كما يسمى ممنوعا منه .

وقد يجتمع فى شخص سبب الميراث وشروطه وانتفت موانعه أيضا ولكن لا
يرث . مثل الشخص الذى من العصبية واستغرقت أصحاب الفروض التركة . وهذا
يكفى فيه القول بأنه غير وارث دون أن يقال عنه إنه محجوب أو ممنوع من
الميراث .

وقد يجتمع فى شخص سبب الميراث وشروطه . وانتفت موانعه ولكنه لا يرث
لوجود من هو أولى منه بالميراث . وهذا يسمى محجوبا . وبناء على ما تقدم نخلص
إلى أن :

المحروم ...هو الشخص الذى يكون ليس أهلا للميراث . لأنه وإن وجد لديه
سبب التوريث إلا أن المانع الذى قام به أبطل أثر السبب . وحال بين السبب وبين
ترتيب الحكم عليه . وبعبارة أخرى : المحروم . هو الذى منع من الميراث لمعنى فى
ذات الشخص أو لوصف قام به سلبه أهلية الميراث وجعله فى حكم العدم .

والمحجوب ... هو شخص لديه أهلية . وإنما لم يأخذ شيئا . لوجود شخص أولى بالمال منه . ولذلك فهو لا يعتبر معدوما بالنسبة الى سائر الورثة . ولكنه يؤثر في غيره من الورثة . إذ هو يحجب بعضهم . كما إذا مات شخص وترك : أب . وأم أب . وأم أم أم فإن الأب يحجب أم الأب . ومع ذلك فإن أم الأب تحجب أم أم الأم . بالرغم من ان الأولى محبوبة . اذا المحجوب يحجب غيره .

أنواع الحجب

الحجب إما ان يترتب عليه منع الشخص من الميراث كلية . وإما ان يترتب عليه انقاص في النصبة بعض الورثة . فإذا اجتمع وارث اقرب مع وارث أبعد . كان الأقرب حاجبا للأبعد . كالأب مع الجد . إذ وجود الأب يترتب عليه حجب الجد من الميراث حجباً كلياً . فلا يأخذ شيئا من التركة . وفي مثل هذه الصورة يسمى الحجب هذا " حجب حرمان "

وقد يترتب على وجود شخص معين نقص في نصبة بعض الورثة الآخرين . كما إذا اجتمع الفرع الوارث مع أحد الزوجين . فإنه يترتب على وجود هذا الفرع نقص في نصيب أحد الزوجين . والحجب في هذه الحالة يسمى " حجب نقصان " وهكذا .

فالحجب نوعان ١ - حجب حرمان ٢ - حجب نقصان

الحجب الكلى

الحجب الكلى . او حجب الحرمان : هو منع الشخص من ميراثه كله لوجود شخص آخر مقدم عليه في الجهة أو أقرب منه درجة أو أقوى منه قرابة . والورثة بالنسبة لهذا النوع من الحجب قسمان

(١) قسم لا يطرأ عليه الحجب الكلى أبداً

(٢) قسم يطرأ عليه الحجب الكلى

فالقسم الأول . الذى لا يطرأ عليه حجب كلى أبدا . يشمل بعض الورثة من أصحاب الفروض وبعض آخر من أصحاب العصبات وهم : الأبوان والزوجان والبنت الصلبيةوالإبن الصلبى .

فأصحاب الفروض الممنوعون من الحجب هم : الأب . والأم . والزوج . والزوجة . والبنت الصلبية .

أما أصحاب العصبات الممنوعون من الحجب هم : الإبن الصلبى فقط . فلا يطرأ عليه حجب كلى أبدا .

أما القسم الثانى الذى يطرأ عليه الحجب الكلى فهم بقية الورثة من أصحاب الفروض والعصبات . فالذين يحجبون حجباً كلياً من أصحاب الفروض سبعة هم :

- ١- بنت الإبن
- ٢- الأخت الشقيقة
- ٣- الأخت لأب
- ٤- الأخت لأم
- ٥- الأخ لأم
- ٦- الجد
- ٧- الجدة

أما الذين يحجبون حجباً كلياً من أصحاب العصبات . فهم جميع أصحاب العصبات ما عدا الإبن الصلبى

قواعد الحجب الكلى

والأساس الذى يقوم عليه الحجب الكلى (حجب الحرمان) يتكون من ثلاث قواعد هي

(١) القاعدة الأولى :

أن كل من يدلى إلى المتوفى بوارث فإنه يحجب عند وجود هذا الوارث بإستثناء الإخوة لأم فإنهم يرثون مع وجود الأم .

لأنه إذا اجتمع الوارث مع من كان سبباً فى إتصاله بالمورث فإن الأخير الذى هو أصل القرابة أولى بالميراث من غيره لأنه أقرب إلى المتوفى.. ولأن البعيد إنما إتصل بالميت عن طريق ذلك القريب وهذه القاعدة تسرى على جميع العصبات

بدون استثناء . بمعنى انه إذا اجتمع الأب والجد فالأب يحجب الجد . وإذا اجتمع الأخ مع ابن الأخ . فإن الأخ يحجب ابن الأخ.....وهكذا

وهي أيضا تسمى على كثير من أصحاب الفروض . فالأب باعتباره صاحب فرض يحجب الجد بهذا الاعتبار . والأم تحجب أم الأم .

غير انه يرد على هذه القاعدة استثناء واحد بالنسبة لأصحاب الفروض . وهو خاص بالإخوة والأخوات لام فإنهم يرثون بالرغم من وجود الأم . بل إنهم يحجبونها بحجب نقصان فضلا عن ميراثهم معها . ولماذا خرج اولاد الأم عن هذه القاعدة ؟

والجواب ... أن القاعدة تقول : كل من ينتسب إلى الميت بواسطة يحجب عند وجود هذه الوسطة إلا الإخوة لام فإنهم يرثون مع وجود الأم وهذه القاعدة لها حالتان :

الحالة الأولى : ان يكون سبب التوريث متحدا . بمعنى أن يكون المحجوب والواسطة كل منهما يرث بسبب واحد أى : كلا منهما يرث بسبب الأبوة مثلا كالأب والجد أو بسبب البنوة . كالإبن وابن الابن . أو بسبب الأخوة كالأخ وابن الأخ . فإن هذه الحالة تطبق فيها القاعدة السابقة على إطلاقها . فمتى اجتمع وارثان من هذا النوع فإن الوسطة تحجب الموسوط أى أن القريب المباشر يحجب القريب غير المباشر .

الحالة الثانية : أن يكون سبب التوريث مختلفا . بمعنى أن يكون المحجوب والواسطة كلا منهما يرث بسبب يختلف عن الآخر . وذلك كالأب والإخوة . فإن الأب يرث بسبب الأبوة . وأما الإخوة فإنهم يرثون بسبب الأخوة .

فإذا كان سبب التوريث مختلفا على هذا النحو . فإننا ننظر : هل الوسطة بين المحجوب والمورث هو من العصابات فيستحق التركة كلها أو الباقي منها أم أنه من أصحاب الفروض فلا يستحق إلا فرضه فقط .

فإذا كان الواسطة من العصابات فإننا نجرى القاعدة على إطلاقها من غير استثناء أيضا مثل اجتماع الأب والأخوة . فإن الأب هو الواسطة بين الإخوة وبين المورث . فالأب يحجبهم لأنه رغم اختلاف سبب التوريث فإنه صالح لأن يأخذ التركة كلها أو الباقي منها بعد أصحاب الفروض .

أما إذا كانت الواسطة لا تستحق التركة كلها أو الباقي منها بأن كانت صاحبة فرص فقط . فإنها لا تحجب من ينتسب إلى الميت عن طريقها وهذه هي حالة الأم مع الإخوة والأخوات لأم فإن سبب ميراث كل منهما مختلف . فالأم ترث بسبب الأمومة والأخوة لأم يرثون بسبب الإخوة غير أن الواسطة وهي الأم لا تصلح لأن تأخذ التركة كلها أو الباقي منها بعد أصحاب الفروض ولذلك :

فالأم لا تحجب الإخوة لأم ولكن يرثون سعيها بل هم يحجبونها حجب نقصان إذا تعدوا

(٢) القاعدة الثانية :

أن الأقرب درجة يحجب الأبعد مطلقا . فالأب يحجب الجد وإن علا ، والأبن يحجب ابن الابن . وابن ابن الابن وإن نزل . والأخ يحجب ابن الأخ وهكذا

(٣) القاعدة الثالثة :

أن الأقوى قرابة يحجب الأضعف . وذلك لا يكون إلا عند التساوى في الجهة والدرجة وهو غير متصور إلا في الإخوة والأعمام .

فالأخ الشقيق أقوى من الأخ لأب . لأن الشقيق ينتسب إلى المتوفى عن طريق الأب والأم والأخ لأب ينتسب إليه عن طريق الأب فقط . ومثل ذلك يقال في العم الشقيق فإنه يحجب العم لأب . وابن العم الشقيق يحجب ابن العم لأب وهكذا

المحجوبون من الذكور

حجب حرمان

- (١) الجد الصحيح (أب الأب) يحجب بالأب . والجد القريب يحجب الجد البعيد .
- (٢) الأخ الشقيق : يحجب بالأب . وبالفروع الوارث المذكر (الإبن . وابن الإبن) مهما نزل .
- (٣) الأخ لأب : يحجب بالأب . وبالفروع الوارث المذكر . وبالأخ ش . وبالأخت ش حينما تعصب مع الغير .
- (٤) الأخ أو الأخت لأم : يحجبان بالأصل الوارث المذكر (كالأب والجد) وبالفروع الوارث المذكر والمؤنث (كالإبن وابن الإبن . والبننت وبننت الإبن)
- (٥) ابن الإبن : يحجب بالإبن . والإبن القريب يحجب الإبن البعيد .
- (٦) ابن الأخ ش : يحجب بالأب . والجد . والإبن . وابن الإبن . والأخ س . والأخ لأب .
- (٧) ابن الأخ لأب : يحجب بالأب . والجد . والإبن . وابن الإبن . والأخ س . والأخ لأب . وابن الأخ ش .
- (٨) العم ش : يحجب بالأب . والجد . والإبن . وابن الإبن . والأخ س . والأخ لأب . وابن الأخ ش . وابن الأخ لأب .
- (٩) العم لأب : يحجب بالأب . والجد . والإبن . وابن الإبن . والأخ س . والأخ لأب . وابن الأخ ش . وابن الأخ لأب . والعم ش .
- (١٠) ابن العم ش : يحجب بالأب . والجد . والإبن . وابن الإبن . والأخ س . والأخ لأب . وابن الأخ ش . وابن الأخ لأب . والعم ش . والعم لأب .
- (١١) ابن العم لأب : يحجب بالأب . والجد . والإبن . وابن الإبن . والأخ س . والأخ لأب . وابن الأخ ش . وابن الأخ لأب . والعم ش . والعم لأب . وابن العم ش .

المحجوبات من الإناث

حجب حرمان

(١) الجدة : مطلقا سواء أكانت (أم الأم) أو (أم الأب) فتحجب بالأم في جميع الحالات .

(٢) بنت الإبن : تحجب بالإبن سواء أكانت واحدة أو أكثر – وتحجب بنتين فأكثر من نيات الصليبات إلا إذا كان هناك معصب لها .

(٣) الأخت الشقيقة : تحجب بالأب . وبالفروع الوارث المذكر (كالإبن . وابن الإبن) مهما نزل .

(٤) الأخت لأب : تحجب بالأب . وبالفروع الوارث المذكر وبالأخت الشقيقة حينما تكون عصبية مع الغير وبالأختين الشقيقتين إذا استكملتا $\frac{1}{3}$ التركة . إلا إذا وجد معصب لها .

(٥) الأخت لأم : يحجب بالأصل الوارث المذكر (أب أو جد)

وبالفروع الوارث المذكر والمؤنث (ابن أو بنت) .

حجب النقصان

والنوع الثاني من الحجب . هو حجب النقصان (الحجب الجزئي) وهو ينتقل من الفرض الأعلى إلى الفرض الأدنى بسبب وجود شخص آخر .

فالأزواج يرث النصف عند عدم وجود الفروع الوارث المؤنث . فإذا كان لزوجته المتوفاة فرع وارث ذكر أو أنثى منفردا أو متعددا . منه أو من غيره فإن فرض الزوج ينتقل من النصف إلى الربع أى أن الزوج هنا يحجب حجب نقصان بسبب وجود الفروع الوارث .

وكذلك الزوجة تَرث الربع فى حالة عدم وجود الفرع الوارث المونث . فإن وحو- الفرع سواء أكان ذكرًا أم أنثى وسواء أكان منفردًا أو متعدداً وسواء أكان منها أو من غيرها فإن نصيبها ينتقل من الربع إلى الثمن .

وعلى هذا : فحجب النقصان يكون عند تغير النصيب من فرض أعلى إلى فرض أقل . والوارثون الذين يطراً عليهم هذا التغير خمسة من أصحاب الفروض .

المحجوبون حجب نقصان

(١) الزوج ... فإنه ينتقل من النصف إلى الربع بوجود الفرع الوارث المذكر والمونث للزوجة .

(٢) الزوجة ... فإنها تنتقل من الربع إلى الثمن بوجود الفرع الوارث المذكر والمونث للزوج .

(٣) الأم ... فإنها تنتقل من الثلث إلى السدس بوجود الفرع الوارث المذكر والمونث وبوجود جمع من الإخوة والأخوات أشقاء أو لأب أو لأم ذكورا أو إناثا أو مختلطين وارثين أو محجوبين .

(٤) بنت الإبن ... وتحجب من النصف إلى السدس إذا وجدت البنت الصلبية . وبنتان فأكثر من بنات الإبن يحجب من الثلثين إلى السدس إذا وجدت البنت الصلبية

وبنتان فأكثر من بنات الإبن لا يأخذن شيئا إلا إذا وجد المعصب لهن .

(٥) الأخت لأب : وتحجب من النصف إلى السدس إذا وجدت الأخت الشقيقة . والأختان لأب فأكثر يحجب من الثلثين إلى السدس إذا وجدت أخت شقيقة واحدة والأختان لأب فأكثر لا يأخذن شيئا من الأختين الشقيقتين فأكثر إلا إذا وجد المعصب لهن .

حالات الورثة بالنسبة للحجب

الحجب يشمل الورثة جميعا سواء أكانوا من أصحاب الفروض أو من أصحاب العصبات . وسنوضح ذلك بعون من الله حالات الورثة بالنسبة للحجب تفصيلا كالآتي :

اولا ... الحجب بالنسبة لأصحاب الفروض . وهم أربعة أقسام هم :

(١) قسم لا يحجب أبدا وينحصر فى : الأب . والبنت الصلبية

(٢) وقسم يحجب حجب نقصان وهم : الزوج . الزوجة . الأم

(٣) وقسم يحجب حجبا كلياً فقط وينحصر فى :

أ- الجد . ويحجب بوجود الأب

ب- الجدة . وتحجب بالأم مطلقا . وتحجب الجدة الأبوية بالأب أيضا .

ج- الأخت الشقيقة : وتحجب بالأب وبالفرع الوارث المذكر .

د- الأخ لأم والأخت لأم : يحجبان بالأصل الوارث (كالأب والجد)

وبالفرع الوارث المذكر والمؤنث .

(٤) وقسم قد يحجب كلياً . وقد يحجب جزئياً . أى قد يطرأ عليه حجب حرمان وحجب نقصان وهم :

أ- بنت الإبن . فتحجب من النصف إلى السدس بوجود البنت الصلبية .

وتحجب كلية بوجود الإبن . وتحجب كلية بالبنيتين إذا لم يكن معها عاصب

ب- الأخت لأب . تحجب من النصف إلى السدس بوجود الأخت الشقيقة

وتحجب كلية بالأب . وبالفرع الوارث المذكر . وبالأخ الشقيق

وبالأختين الشقيقتين إذا لم يكن معها أخ لأب يعصبها .

وبالأخت الشقيقة إذا كانت عصبه مع الغير (الفرع الوارث المؤنث)

ثانيا ... الحجب بالنسبة للعصبات . وينقسم إلى قسمين :

(١) قسم لا يطرأ عليه الحجب أبدا . وهو الإبن الصلبى

(٢) وقسم يشمل جميع العصبات (ما عدا الإبن الصلبى) وهم جميعا قد يحجبون حبا كليا .

والحجب بالنسبة للعصبات يكون بالجهة ثم بالدرجة ثم بالقوة . فجهة البنوة يحجب جهة الأبوة ومن دونها . وجهة الإبوة تحجب جهة الأخوة وجهة العمومة باستثناء الجد مع الإخوة الأشقاء أو لأب فإنه لا يحجبهم بل يشاركونه . وجهة الأخوة تحجب جهة العمومة .

فإذا اتحدوا فى الجهة كان الترجيح بالدرجة . فالأقرب يحجب الأبعد

وإذا اتحدوا فى درجة القرابة كان الترجيح بقوة القرابة . فالأقوى قرابة يحجب الأضعف قرابة .

أمثلة على الحجب

(١) مات وترك :	زوجة	أب	إبن	جد	٢ أخ ش	عم لأب
	٨	٢	ب ع	محجوب	محجوبان	محجوبان
				بالأب	بالإبن	بالإبن
	٣	٤	١٧	-	-	-

والتركة ٤٨٠ جنيها

أصل المسألة ٢٤ : قيمة السهم = $480 \div 24 = 20$

: نصيب الزوجة = $20 \times 3 = 60$ جنيها

نصيب الأب = $20 \times 4 = 80$ جنيها

نصيب الإبن = $20 \times 17 = 340$ جنيها

٢	١	١	١	٣
بالأخ ش	بالأم	ب ع	محبوبة	محبوبان
أخ ش	أخ لأم	جدة	أم	٢ أخ لأب

أصل المسألة ٦ : $\therefore$ قيمة السهم = $٦ \div ٢٤ = \frac{١}{٤}$

نصيب الام = ١ × ٤ = ٤ فدان

نصيب الأخ لأم = ١ × ٤ = ٤ فداناً

نصيب الآخرش = $1 \times 4 = 4$ فانا

اخ لآب	آآآ لآم	آآآ مآآآ فآ آآآ	زوءة	(٣) مآآ وآرك :
ب ع	$\frac{1}{6}$	ممنوع من المآرآ	$\frac{1}{3}$	
٧	٢		٣	

أصل المسألة ١٢ : قيمة السهم = $1200 \div 12 = 100$

∴ نصيب الزوجة = $3 \times 100 = 300$ جنية

نصيب الأخت لأم = $100 \times 2 = 200$ جنية

نصيب الأخ لأب = $100 \times 7 = 700$ جنية

(٤) مائت و تركت :	زوج	أب	ابن	أم أب	أم أم أم	أخ ش
	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	ب ع	محجوبة	محجوبة	محجوب
				بالأب	بأم الأب	بالإبن
	٣	٢	٧	-	-	-

والتركة ٣٦ فدانا

أصل المسأل ١٢ : قيمة السهم $12 \div 36 = 3$ ← وهكذا

(٥) مائت و تركت :	زوج	بنت	أم	أب	٢ أخ لام	٢ أخت لأب
	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{4}$ + ب ع	محجوبان	محجوبتان
					بالأب	بالأب
	٣	٦	٢	٢	-	-

والتركة ٦٥٠ جنيها

أصل المسألة ١٢ ولكنها عالت إلى ١٣

قيمة السهم $12 \div 650 = 50$

نصيب الزوج $50 \times 3 = 150$ جنية

نصيب البنت $50 \times 6 = 300$ جنية

نصيب الزوج $50 \times 2 = 100$ جنية

نصيب الزوج $50 \times 2 = 100$ جنية

(٦) مات وترك : بنت بنت ابن ابن ابن أب ابن أخ ش عم لأب
 $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$
 محجوب محجوبان بإبن محجوب بالاب

١ ١ ١ ٣

أصل المسألة ٦ : قيمة السهم = $8 - 4 = 4$ وهكذا ←

(٧) مات وترك زوجة بنت بنت ابن ابن ابن ٢ أخ ش ٢ خ لأب عم لأب ابن عم ش
 $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$
 محجوبون جميعا بإبن

٥ ١٦ ٣

والتركة ٧٢٠٠ جنية

أصل المسألة ٢٤ : قيمة السهم = $7200 - 24 = 7176$

: نصيب الزوجة = $3 \times 7176 = 21528$ جنية

نصيب البننتين = $16 \times 7176 = 114816$ جنية

نصيب بنت الإبن وإبن الإبن = $5 \times 7176 = 35880$ جنية

يقسم للذكر مثل حظ الأنثيين

فيكون نصيب ابن الإبن = ١٠٠٠ جنية

نصيب بنت الإبن = ٥٠٠ جنية

العول وأحكامه

معنى العول فى اللغة :

العول فى اللغة له معان كثيرة منها : الجور . يقال : عال فى الحكم : أى جار فيه . ويقول الله تعالى (فإن حفتم الا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى الا تعولوا) أى الا تجوروا .

ومنها الغلبة . يقال : عالنى الأمر : أى غلبنى . وعيل صبره : أى غلب صبره ومنها الارتفاع . يقال : عال الميزان : ارتفع إذا زادت إحدى الكفتين على الأخرى . .

معنى العول اصطلاحاً :

هو زيادة سهام الفروض عن أصل المسألة . بزيادة كسورها عن الواحد الصحيح . وذلك عند تراحم الفروض وكثرتها بحيث تستغرق جميع الشركة ويبقى بعض أصحاب الفروض بدون نصيب فى الميراث فنضطر عند ذلك إلى زيادة أصل المسألة حتى تستوعب الشركة جميع أصحاب الفروض . وبذلك يدخل النقص على كل واحد من الورثة . ولكن بدون أن يحرم أحد من الميراث .

وسائل الميراث فى العول أنواع ثلاثة (١) فريضة عادلة

(٢) فريضة قاصرة أى ناقصة

(٣) فريضة عائلة أى تعول

الفريضة العادلة :

وهى التى تتساوى فيها سهام أصحاب الفروض مع أصل المسألة . فيأخذ كل صاحب فرض فريضة بلا زيادة ولا نقصان - أو التى تقل فيها سهام أصحاب الفروض عن أصل المسألة ويوجد عاصب يأخذ الباقي وهذا يتضح فى المثالين الآتيين :-

أمثلة

(١) ماتت وتركت : زوج	أخت ش
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$

وتسمى هذه المسألة - والمسألة التي يكون فيها زوج وأخت لأب - تسميان باليتيمتين لأن التركة لا تورث بفريضتين متساويتين إلا فيهما .

(٢) مات وترك : بنت	أخ ش
$\frac{1}{2}$	ب ع

الفريضة القاصرة :

وهي التي تقل فيها سهام أصحاب الفروض عن أصل المسألة . دون أن يوجد عاصب يرث الباقي

مثال

مات وترك : بنت	بنت ابن
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$ تكملة $\frac{2}{3}$
٣	١ أصل المسألة ٦

فيكون نصيب البنت ٣ أسهم . وبنت الابن سهم . ويبقى سهمان وبذلك قصرت الفروض عن أصل المسألة .

الفريضة العائلة :

وهي التي يزيد فيها سهام أصحاب الفروض عن الواحد الصحيح . وهذا يتضح في الأمثلة الآتية :

أمثلة

(١) ماتت وتركت : زوج	أم	أخت ش	
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$	أصل المسألة ٦
٣	+	٢	+
		٣	وعالت إلى ٨

(٢) ماتت وتركت : زوج	٢ أخت لاب		
$\frac{1}{2}$	$\frac{2}{3}$		أصل المسألة ٦
٣	+	٤	وعالت إلى ٧

متى وقع العول ؟

لم يقع العول في الميراث في زمن النبي صلى الله عليه وسلم . ولا في أيام أبي بكر الصديق (رضى الله عنه) وإنما وقع في صدر خلافة عمر بن الخطاب . فاستشار الصحابة . رضوان الله عليهم في امرأة ماتت وتركت : زوجا . وأختين لأب . وقال والله ما أدرى أيكم قدم الله وأيكم آخر . وإني إن بدأت بالزوج فأعطيته حقه كاملا . لم يبق للأختين حقهما . وإن بدأت بالأختين فأعطيتهما حقهما كاملا لم يبق للزوج حقه . فإشار إليه العباس بن عبد المطلب . أو على بن أبي طالب . أو زيد بن ثابت في روايات أخرى . بالعول . والظاهر أنهم جميعا قد أشاروا بالعول .

ويروى في ذلك : أن العباس قال : يا أمير المؤمنين . أرايت لو مات رجل وترك ستة دراهم . ولرجل عليه ثلاثة . وآخر أربعة . كيف تصنع ؟ أليس تجعل المال سبعة أجزاء . قال : نعم قال العباس : هو ذلك . وقضى عمر بالعول .

ويقول ابن عباس : أول من أفعال الفرائض عمر (رضى الله عنه) لما التوت عليه الفرائض .. ودافع بعضها بعضا . فقال : ما أدرى أيكم قدمه الله . ولا أيكم أخره . وكان إمرا ورعا . فقال : ما أجد شيئا أوسع لى من أن أقسم التركة عليكم بالحصص وأدخل على كل ذى حق ما دخل عليه من عول الفريضة .

ولم يخالف فى ذلك أحد حتى انتهى أمر الخلافة الى عثمان بن عفان (رضى الله عنه) فظهر ابن عباس خلافه فى ذلك وقال : لو أنتم قدموا من قدم الله وأخروا من أخر الله . ما عالت فريضة قط . ف قيل له : من قدمه الله ومن أخره الله . فقال : قدم الله الزوج والزوجة والأم والجدة . وأما من أخره الله فالبينات وبنات الإبن . والأخوات الشقيقات . والأخوات لأب .

وفى رواية أخرى أنه قال : من أهبطه الله من فرض إلى فرض فهو الذى قدمه . ومن أهبطه الله من فرض إلى غير فرض فهو الذى أخره . ويروى أن عطاء بن أبى رباح قال له : لم لم تنقل ذلك لعمر بن الخطاب ؟ فقال : كان رجلا مهيبا فبهتته . فقال له عطاء : إن هذا لا يغنى عنى ولا عنك شيئا . لو مت أو مت لقسم ميراثنا على ما عليه الناس . ويظن أن ابن عباس كان مترددا أيام عمر بين الرايين فأثر السكوت لاتجاه أكثر الصحابة إلى العول .

وأخيرا ترجح لابن عباس رأيه وقال : إن هؤلاء البنات والأخوات يكن صاحبات فرض أحيانا ويصرن عصابات أحيانا أخرى فيدخل النقص عليهن وحدثن بأن يرثن الباقي بعد فروض الآخرين . وبذلك لا يحصل العول مطلقا .

وقد قال ابن عباس فى تأييد رأيه : أن الذى أحصى رمل عالج - (وعالج : موضع بالبادية يمتلىء بالرمل) لا يعلم عدد المال فيها إلا الله سبحانه وتعالى - عدداً ثم يجعل فى مال نصفين وثلاثاً . فإذا ذهب هذا بالنصف . وهذا بالنصف : فأين موضع الثلث .

والمعنى : أن الذى أحصى كل شيء عدداً . لا يجعل فى التركة حقوقاً تتجاوزها وتزيد عليها .

وبذلك يكون هناك رأيان هما : رأى عمر بن الخطاب . ورأى عبد الله بن عباس رضى الله عنهما .

رأى عمر بن الخطاب

وهو الرأى الذى إنتهى إليه وقضى به بعد استشارة فقهاء الصحابة . ومقتضاه : أن التركة تقسم على أصحاب الفروض بنسبة فروضهم . لا بمقاديرها الأصلية وبذلك يدخل النقص على جميع أصحاب الفروض بنسبة واحدة . ويستند هذا الرأى إلى ما يأتى :-

(١) إن أصحاب الفروض جميعا يتساوون فى الإستحقاق . ولا يوجد ما يرجح بعضهم على بعض وإلى ذلك يشير الفاروق عمر بقوله : ما أدرى أيكم قدمة الله ولا أيكم آخره ؟

(٢) أن أصحاب الفروض شأنهم - فى هذه الحالة - كشأن الغرباء حيث أن دائنى التركة إذا ضاقت عن سداد جميع ديونهم فإنها تقسم بنسبة ديونهم . وكذلك أصحاب الفروض تقسم عليهم التركة بنسبة فروضهم . وتكون فروضهم الثابتة . لهم مراداً بها حينئذ نسبتها لا حقيقتها .

رأى عبدالله بن عباس

أما ابن عباس فيرى أن أصحاب الفروض نوعان : نوع لا يقبل السقوط كالزوجة والأم والجدة .

ونوع يقبل السقوط بالتعصيب وهو البنات فهن ينتقلن من الميراث بنصيب مقدر وهو الفرض إلى نصيب غير مقدر وهو التعصيب .

وإذا كان الأمر كذلك . كان النوع الأول أقوى من النوع الثانى لعدم تعرضه للسقوط ووجب تقديمه وإعطاؤه الفرض كاملاً . وإدخال النقص على النوع الثانى . فيأخذ الباقي ويرث فرضه ناقصاً . وكما ترث البنات أو الأخوات (إذا صرن عصبات) أقل من فروضهن يأخذن فى حالة زيادة الفرائض عن التركة أقل من فرضهن حتى لا يحصل العول .

وتوضيح ذلك : أن مسائل العول . لو زيد فيها عاصب لأصبحت المسألة عادلة

فالمسألة التي فيها : زوج وأم وأخت لأب . لو زدنا فيها أبا لأب لورث مع أخته الباقي بالتعصيب ولم يحدث عول .

فإذا كان ميراث الأخت لأب (بطريق الفرض) قد تعرض للنقصان بسبب التعصيب كان أولى بإدخال النقص عليه عند زيادة الفروض عن أصل المسألة من فرض الزوج والأم اللذين لا يتعرضان لذلك فإنهما من أصحاب الفروض -انما .

ويكون تقديم النوع الأول على النوع الثاني كما يرى ابن عباس كتقديم الحقوق المتفاوتة في القوة بعضها على بعض وبذلك لا تعول الفرائض .

الرأى الرابع .

(١) إن قول ابن عباس " إن الذي أحصى رمل عالج عددا لم يجعل في مال نصفين وثلاثا . فإذا ذهب هذا بالنصف وهذا بالنصف فأين موضع الثلث "

هذا القول فيه نظر وتمحيص ومراجعة عقلية لفهم المعاني الفسيحة للقرآن الكريم في هذا الشأن لأن الله تعالى سمي للزوج النصف . وللأخت الشقيقة النصف . وللأخوة من الأم الثلث . ولم يفرق بين حال اجتماعهم وانفرادهم .

فوجب استعمال نص الآية في كل موضع بحسب الإمكان . فإذا انفردوا واتسعت التركة لسهامهم قسمت عليهم . وإذا اجتمعوا وجب استعمال حكم الآية في أن يرث كل منهم بنسبة فرضه . ومن اقتصر على بعض وأسقط بعضا أو نقص نصيب بعضهم وأكمل نصيب بعضهم . فقد أدخل الضيم على بعضهم مع مساواته للآخرين في التسمية .

وأما ما قاله ابن عباس من تقديم من قدم الله تعالى . وتأخير من أخر . فإنما قدم بعضا وأخر بعضا وجعل له الباقي في حال التعصيب . فأما حالة الفرض التي لا تعصيب فيها فليس واحد منهم أولى بالتقديم من الآخر والأخت منصوص على فرضها بقوله تعالى (وله أخت فلها نصف ما ترك) كنصه على فرض الزوج والأم والإخوة لأم فمن أين وجب تقديم هؤلاء عليها في هذه الحال . وقد

نصر الله تعالى على فرضها كما نص على فرض الذين معها ولا يلزم من انتقال الأخت من الفرض إلى غير فرض في حالة أن يزول فرضها في الحال المنصوص عليه فيها .

(٢) إن هناك مسألة يسميها جمهور الفقهاء (مسألة الإلزام) أو المسألة الناقصة . لأنها في نظرهم تلزم ابن عباس بالقول بالعول وتنقص مذهبته وهي :

ماتت وتركته : زوج أم ٢ أخ لأم

فإنما أن يقول بحجب الأم عن الثلث إلى السدس فيكون الحل

زوج	أم	٢ أخ لأم
$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$
٣	١	٢

فيكون مجموع السهام ٦ وبذلك لا تعول المسألة . وهذا خلاف لمذهبه لأن الأم عنده لا تحجب إلا بثلاثة من الأخوة فصاعداً .

وإنما أن يجعل للأم الثلث وللأخوين السدس فيدخل النقص على الإخوة لأم فيكون الحل :

زوج	أم	٢ أخ لأم
$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$
٣	٢	١

وليس هذا مذهبهم حيث أنهم لا ينتقلون إلى الميراث بالتعصيب بل هو خلاف لصريح القرآن .

وإنما أن يجعل للأم الثلث وللأخوين الثلث . فيكون الحل

زوج	أم	أخ لأم
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$
أصل المسألة ٢		
٣	+	٢
		= ٧

فيكون مجموع السهام ٧ أى تزيد عن أصل المسألة وبذلك تعول المسألة حتما

ويجب ابن حزم بقوله :

إن الزوج والأم يرثان في كل حالة . لأنهما لا يحجبان حجب حرمان . أما الأخوان لأم فقد يرثان وقد لا يرثان . لأنهما يحجبان حجب حرمان . فيدخل الضرر على الأخويين لأن فرضيهما أضعف من فرض الزوج والأم . وليس في وسع المكلف إلا هذا . أو مخالفة القرآن بلا برهان . فيأخذ الزوج النصف . والأم الثلث . والأخوين السدس .

فيكون الحل الملزم هو

زوج	أم	أخ لأم
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$

الخلاصة :

لقد أخذ جمهور الفقهاء برأى عمر . ومنهم الزيدية . وسار القانون المصرى على رأى جمهور الفقهاء فنص فى المادة ١٥ على الآتى :

" إذا زادت أنصباء أصحاب الفروض على التركة قسمت بينهم بنسبة أنصبتهم فى الإرث "

الفروض التي تعول

وقد علم بالاستقراء والتتبع لمسائل اليراث أن أصول المسائل سبعة أصول :

أربعة منها لا تعول مطلقا وهي : ٢ ٣ ٤ ٨

والثلاثة الباقية تعول وهي : ٦ ١٢ ٢٤

أي الستة وضعفها وضعف ضعفها

وإن الستة تعول إلى : ٧ ٨ ٩ ١٠

والأثنى عشر تعول إلى : ١٣ ١٥ ١٧

والأربعة والعشرين تعول إلى : ٢٧

مسائل عول ٦

(١) ماتت وتركت : زوج	أخت ش	أخ لأم
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
أصل المسألة ٦		
وعالت إلى (٧)	٣	١
(٢) ماتت وتركت : زوج	أخت ش	أم
$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$
أصل المسألة ٦		
وعالت إلى (٨)	٣	٢
(٣) ماتت وتركت : زوج	٢ أخت ش	٢ أخت لأم
$\frac{1}{2}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$
أصل المسألة ٦		
وعالت إلى (٩)	٤	٢

(٤) ماتت وتركت : زوج	٢ أخت ش	أم	٢ أخت لأم
$\frac{1}{3}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{3}$
أصل المسألة ٦			
٣	٤	١	٢
وعالت إلى (١٠)			

وتسمى هذه المسألة بالمسألة الشريحية : لأن شريحا القاضي كان أول من قضى فيها. وكان نصيب الزوج ٣ من ١٠ بدلا من ٣ من ٦ . فطاف الزوج بالبلاد وأخذ يسأل من لقيه عما يرثه الزوج في امرأته إذا لم تترك ولدا . فيقولون النصف . فيقول لم يعطني شريحا نصفاً ولا ثلثاً . فعلم بذلك شريح فاستدعاه وعزره (أى عاقبه) وقال له مبينا سبب عقوبته : أسأت القول وكتمت العول . وقد سبقتي بهذا الحكم إمام عادل ورع (يعنى عمر) .

مسائل عول ١٢

(١) مات وترك : زوجة	٢ أخت ش	أخت لأم	
$\frac{1}{3}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{6}$	
أصل المسألة ١٢			
٣	٨	٢	
وعالت إلى (١٣)			
(٢) مات وترك : زوجة	٢ أخت ش	٢ أخت لأم	
$\frac{1}{3}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$	
أصل المسألة ١٢			
٣	٨	٤	
وعالت إلى (١٥)			
(٣) مات وترك : زوجة	٢ أخت ش	٢ أخت لأم	أم
$\frac{1}{4}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$
أصل المسألة ١٢			
٣	٨	٤	٢
وعالت إلى (١٧)			

مسائل عول ٢٤

مات وترك : زوجة	٢ بنت	أب	أم	والتركة ٢٧٠٠ جنية
٨	٣	٦	٦	أصل المسألة ٢٤
٣	١٦	٤	٤	وعالت إلى (٢٧)

وتقسم التركة على ٢٧ سيما بدلا من ٢٤ فتكون قيمة السهم = $2700 \div 27 = 100$

وتسمى هذه المسألة (بالمسألة المنبرية) لأن عليا رضى الله عنه كان يخطب على منبر الكوفة بقوله : الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعا ، ويجزى كل نفس بما تسعى ، وإليه المآب والرجعى . فسأله أحد السامعين عن ميراث الزوجة فيها . فأجابه الإمام على من قافية الخطبة - على البديهة - بقوله : والمرأة صار ثمنها تسعا . ومضى فى خطبته فتعجب الحاضرون من بيانه وفطنته .

ملاحظات

- (١) إذا عالت الستة إلى ٧ جاز أن يكون الميت ذكرا أو أنثى
- (٢) إذا عالت الستة إلى ٨ أو ٩ أو ١٠ فالميت إمراة فقط
- (٣) إذا عالت الإثنى عشر إلى ١٣ أو ١٥ جاز أن يكون الميت ذكرا أو أنثى
- (٤) إذا عالت الإثنى عشر إلى ١٧ كان الميت ذكرا فقط
- (٥) إذا عالت الأربعة وعشرين إلى ٢٧ كان الميت ذكرا فقط

المبحث الثالث

الرد

قلنا فيما سبق : إن أول المستحقين في التركة بعد تجهيز الميت وسداد الديون وتنفيذ الوصية في الحدود المشروعة هم أصحاب الفروض . والباقي من التركة بعد انصبة أصحاب الفروض يكون للعصبات .

ولكن إذا لم يوجد أحد من العصبة . فمن الذي يستحق ما يكون قد بقي من التركة . بعد أن يستوفى أصحاب الفروض فروضهم . وصورة ذلك : أن يكون للمتوفى بنت واحدة وليس له وارث سواها . والبنت ترث نصف التركة فرضا فأين يذهب النصف الباقي ؟

أو قد يكون للميت أخ لأم أو اخت لأم فقط . ومن المعلوم أن فرض المنفرد من الإخوة لأم السدس . فإن تعددوا كان نصيبهم من التركة الثلث فرضا . فمن الذي يستحق المقدار الباقي بعد ذلك ؟

موضوع القدر الباقي بعد انصبة أصحاب الفروض . هو ما بحثه الفقهاء واطلقوا عليه اصطلاح الرد .

معنى الرد في اللغة :

الرد له معان كثيرة في اللغة منها : الصرف ، يقال : رد كيد العدو ، إذا صرفه . والرد صرف الشيء ورجعه . والرد مصدر رددت الشيء . ورده عن وجهه برده ردا . ومردا . وتردأدا : صرفه ورده عن الأمر أي صرفه عنه برفق – وأمر الله لا مرد له . وفي القرآن الكريم (فلا مرد له ...) وفيه أيضا يقول الله تعالى (وإن يردك بخير فلا راد لفضله ...) من سورة يونس الآية ١٠٧ .

ومن معاني الرد لغة : الإعادة . يقال : رد إليه حقه : أي أعاده إليه

ومعنى الرد اصطلاحا :

الرد عند علماء الميراث هو : إعادة تقسيم الباقي من التركة على أصحاب الفروض بنسبة فروضهم عند عدم وجود عاصب يرث الباقي من التركة .

آراء العلماء فى الرد

اختلف الصحابة رضوان الله عليهم - وتبعوا لهم أئمة المذاهب الفقهية فى الرد على أصحاب الفروض على رأيين .

الرأى الأول :

ان ما يبقى من التركة بعد أصحاب الفروض يكون لبيت المال (وزارة الخزانة) فلا يرد على أحد من أصحاب الفروض مطلقا وهذا رأى : زيد بن ثابت . وابن عباس . وبه أخذ عروة والزهرى . ومالك . والشافعى .

فلا رد عندهم حتى ولو كان بيت المال غير منتظم . لأن الحق فى هذا المال لجماعة المسلمين فلا يسقطه فساد نائبيهم وهو إمامهم كما أخذ بهذا الرأى : ابن حزم الظاهرى أيضا .

وقد استدل هؤلاء بأن الله سبحانه وتعالى قد بين لأصحاب الفروض نصيبا مقدرا فى التركة فلا تجوز الزيادة عليه . لأنها تعد لحدود الله . والله سبحانه وتعالى يقول بعد أن بين فروض أصحاب الفروض (تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم (١٣) ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله نارا خالدا فيها وله عذاب مهين (١٤) من سورة النساء

ثم يقول الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم فى الحديث الشريف (إن الله قد أعطى كل ذى حق حقه)

وإذا كان الأمر كذلك فقد استوفى أصحاب الفروض فروضهم وحقوقهم فى التركة . وكان الباقي من التركة بعد ذلك مالا لا مستحق له فينول إلى بيت المال . كما تنول إليه التركة التى لا وارت لها أصلا . لا من أصحاب الفروض ولا من العصباء ولا من ذوى الأرحام .

الرأى الثانى

أن ما يبقى من التركة بعد الفروض يرد على أصحاب الفروض بنسبة فروضهم . وهذا رأى عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب . وجمهور الصحابة . وبه أخذ الحنفية والحنابلة . والمزنى من أصحاب الشافعية وأفتى به المتأخرون من فقهاء المالكية والشافعية عند فساد نظام بيت المال أو عدم وجود بيت المال وعليه سار قانون المواريث المصرى رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ م .

وقد استدل أصحاب هذا الرأى بالأدلة الآتية :

(١) يقول الله تعالى : (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله ...) وتقتضى هذه الأولوية بعمومها : أن الأقارب بعضهم أولى بميراث بعض . فإذا أخذ أصحاب الفروض فروضهم الثابتة لهم بآيات المواريث . ثم بقى بعد ذلك شيء من التركة . كانوا أولى بميراثه أو إستحقاقه بمقتضى هذه الآية . ولا يعتبر ذلك تعديا لحدود الله . فقد أثبت الله لهم الميراث بهذه الأولوية مع الميراث بالفرض وشأن أصحاب الفروض حين يرد عليهم كسأن الورثة أصحاب الوصفين الذين يستحقون فى التركة نصيبين . كإبن العم الذى هو أخ لأم . فيرث أصحاب الفروض بالفرض وبقرابة الرحم . وإنما لم يرث الأقارب من غير أصحاب فى هذا الباقي . مع أنهم من أولى الأرحام – لأن أصحاب الفروض أقوى منهم قرابة بدليل أنهم يرثون بطريق الفرض دون غيرهم من أولى الأرحام الذين يرثون التركة كلها أو بعضها إذا لم يوجد أحد من الأقارب أصحاب الفروض ولا يرثون عند وجودهم .

(٢) يروى أن النبى صلى اله عليه وسلم " دخل على سعد بن أبى وقاص يعوده فى مرضه . فقال سعد : يا رسول الله . إنى قد بلغ بى من الوجع ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثنى إلا إينة لى . أفأتصدق بثلثى مالى . قال : لا قال : فالشطر يا رسول الله . قال : لا . قال : فالثلث . قال : الثلث . والثلث كثير . إناك إن تذر ورتك أغنياه خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس . "

فلم ينكر عليه الرسول حصر ميراثه في بنته ومنعه من الزيادة في الوصية حتى تكون بنته غنية بميراثها فدل ذلك على أن البنت وهي صاحبة فرص تراث جميع ما يبقى من التركة بعد الوصية (فرصا والباقي ردا)

(٣) جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم . فقالت : يا رسول الله . انى تصدقت على امى بجارية فماتت امى وبقيت الجارية . فقال : وجب اجرک . ورجعت اليک فى الميراث "

ورجوع الجارية كلها فى الميراث لا يكون إلا إذا ورثت البنت امها فرضا ورثا لأنها لا تراث بطريق الفرض إلا نصفها .

(٤) يروى أن الرسول صلى الله عليه وسلم " ورث الأم (الملائنة) جميع تركة ولدها . والأم لا تراث بطريق الفرض حينئذ إلا الثلث فكان ميراث الباقي بطريق الرد .

(٥) أن أصحاب الفروض أولى من بيت المال (الممثل لجماعة المسلمين) لأنهم يرجحون عليهم بالقرابة ويقول ابن رشد : " وعمدة القائلين بالرد . أن قرابة الدين والنسب أولى من قرابة الدين فقط أى أن هؤلاء اجتمع لهم سببان وجماعة المسلمين سبب واحد .

إختلاف القائلين بالرد

وقد اختلف القائلون بالرد فيمن يرد عليه من أصحاب الفروض على أقوال أربعة وهي :

القول الأول :

أن يكون الرد على أصحاب الفروض النسبية . فيرد على جميع أصحاب الفروض من الأقارب ولا يرد على الزوجين لأنهما من أصحاب الفروض السببية .

وإلى هذا القول ذهب على بن أبى طالب وبعض الصحابة . وبه أخذ الحنفية والحنابلة ومتأخرو الشافعية . وقد استدل القائلون به بقول الله تعالى (وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب الله ...) فيرث الأقارب من أصحاب الفروض فروضهم بمقتضى آيات المواريث . ويرثون الباقي ردا بقرابة الرحم بمقتضى هذه الآية – أما الزوجان فيرثان بسبب الزوجية لا بسبب القرابة فلا تشملهما هذه الآية الخاصة بالأقارب من ذوى الأرحام .

القول الثانى

أن الرد على أصحاب الفروض جميعا – نسبية أو سببية – فيرد على الزوجين أيضا وهذا رأى عثمان بن عفان . وجابر بن زيد من التابعين . ويستند أصحاب هذا القول إلى أن مسائل الميراث لو حصل فيها عول نقصت أنصباء أصحاب الفروض جميعا (نسبية أو سببية) بنسبة فروضهم فإذا بقى منها شئ بعد الفروض رد عليهم جميعا وفيهم الزوج والزوجة . غنما بغرم . أى زيادة فى النصيب حال الرد فى مقابلة نقص النصيب فى حالة العول .

القول الثالث

أن الرد يكون على أصحاب الفروض ما عدا الزوجين (فلا يرد عليهما مطلقا كما قال جمهور الفقهاء .) وما عدا الجدة (فلا يرد عليها ما دام يوجد صاحب فرض نسبى) وذلك أن ميراث الجدة قد كان طعمة ثبتت بالسنة لا بالقرآن – يقول النبی صلى الله عليه وسلم " أطعموا الجدات السدس " فلا تزيد الجدة عن السدس إلا إذا لم يكن صاحب فرض نسبى غيرها . وهذا رأى ابن عباس .

والجواب عن ذلك :

أن الجدة لها فرض معين كغيرها من أصحاب الفروض . ولا فرق بين أن يكون الفرض ثابتا بالقرآن أو بالسنة أو بالإجماع .

القول الرابع :

أنه لا يرد على ستة من أصحاب الفروض وهم : الزوج . والزوجة (كما قال الجمهور)

والجدة إذا وجد معها صاحب فرض نسبي (كما قال ابن عباس)

وبنت الابن ... إذا كانت مع البنت الصلبية

والأخت لأب ... إذا كانت مع الأخت الشقيقة

والإخوة لأم ... إذا كانوا مع الأم

وهذا رأى عبد الله بن مسعود . وبه أخذ علقمة . والإمام أحمد بن حنبل

وقد استند هذا القول بالنسبة لهؤلاء الثلاثة : إلى أن إرث الباقي بعد أصحاب الفروض بطريق الرد في حكم الميراث بالتعصيب فيتقدم الأقرب فالأقرب .

ويجاب عن دليل ابن مسعود

بأن كلام من البنت . وبنت الابن . والأخت الشقيقة . والأخت لأب . والأم . والإخوة لأم كلهم من أصحاب الفروض فترث بنت الابن مع وجود البنت بطريق الفرض . كما يرث الإخوة لأم مع وجود الأم بطريق الفرض .

والرد مبني على الميراث بالفرض فيستوى فيه الجميع بنسب فروضهم . ولا يحجب الأقرب الأبعد بخلاف التعصيب الذي يبنى الميراث فيه على قرب القرابة وقوتها .

الرأى الراجح والقول الراجح

جاءت أحكام الرد في المادة (٣٠) من القانون المصري حيث تقول :

" إذا لم تستغرق الفروض التركة ولم توجد عصية من النسب رد الباقي على غير الزوجين من أصحاب الفروض بنسبة فروضهم . ويرد باقى التركة إلى أحد الزوجين إذا لم يوجد عصية من النسب أو أحد من أصحاب الفروض النسبية أو أحد من ذوى الأرحام "

وبذلك يكون التوريث والرد حسب الترتيب الآتى :-

- (١) أصحاب الفروض
- (٢) العصباء النسبية
- (٣) الرد على أصحاب الفروض بقدر نسبهم (ما عدا الزوجين)
- (٤) توريث ذوى الأرحام
- (٥) الرد على احد الزوجين
- (٦) العاصب النسبى
- (٧) المقر له بنسب
- (٨) الموصى له بما زاد على الثلث
- (٩) بيت مال المسلمين (وزارة الخزانة) اذا لم يوجد وارث من الأصناف الثمانية السابقة .

أصحاب الرد

الورثة الذين يرد عليهم الباقي من التركة عددهم ثمانية . واحد من الرجال . وسبعة من النساء

(١) الأخ لأم (٢) البنت الصلبية

(٣) بنت الإبن (٤) الأم

(٥) الجدة الصحيحة (٦) الأخت الشقيقة

(٧) الأخت لأب (٨) الأخت لأم

أما الأب والجد وإن كانا من أصحاب الفروض (فى بعض الحالات) فإنه لا يرد عليهما أبداً لأنه متى وجد الأب أو الجد فى أى مسألة فإنهما يأخذان الباقي بعد أصحاب الفروض وحينئذ لا يكون فى المسألة رد .

والورثة الذين لا يرد عليهم هم : الزوج والزوجة . لأن قرابتهما ليست قرابة نسبية وإنما القرابة قرابة سببية . أى بسبب النكاح وقد انقطعت هذه القرابة بالموت .

ولكن وضحنا أن الرد على أحد الزوجين يكون في حالة عدم وجود أصحاب الفروض وأصحاب العصبات وعدم وجود أقارب من ذوى الأرحام فهنا فقط يرد الباقي من التركة على أحد الزوجين .

شروط الرد

لا يكون في أى مسألة من مسائل الميراث حالة رد إلا إذا تحققت أمور ثلاثة

هى :-

- (١) وجود صاحب فرض في المسألة . فيأخذ نصيبه فرضا . ويأخذ الباقي ردا
- (٢) عدم وجود عاصب . لأنه إذا وجد لعاصب أخذ الباقي من التركة بعد أصحاب الفروض أو يأخذ التركة كلها في حالة الانفرد .
- (٣) وجود فائض من التركة . فإذا أخذ أصحاب الفروض فروضهم ونفذت التركة ولم يبق شيء منها . أو أخذ أصحاب العصبات الباقي تعصيبا فلا وجود هنا للرد

أقسام الرد

تشمل مسائل الرد على قسمين : في حالة عدم وجود أحد الزوجين . وفي حالة وجود أحدهما .

القسم الأول في حالة عدم وجود أحد الزوجين

أ- إذا كان الورثة أصحاب فرض واحد ولم يكن بينهما أحد الزوجين . فإن الميراث يقسم على عدد الرؤوس .

أمثلة

(١) مات وترك : ٣ بنات . والتركة ٣٠٠٠ جنية

فالبنات لهن $\frac{3}{3}$ فرضا . والباقي ردا . فتقسم التركة على ٣ رؤوس :

$$١٠٠٠ = ٣ \div ٣٠٠٠ \text{ جنية}$$

(٢) مات وترك : ١٠ أخت ش فتقسم التركة على عدد الرؤوس لأنهن صاحبات فرض واحد

(٣) مات وترك : جدة أخت لأم

١ ١
٦ ٦ . فتقسم التركة على اثنتين لأن فروضهما متحدة.

ب- إذا كان الورثة أصحاب فروض متعددة (بدون وجود أحد الزوجين)
فإن الميراث يقسم على عدد السهام وليس على عدد الرؤوس .

أمثلة

(١) مات وترك : أم ٢ أخ لأم

١ ٢
٦ ٦ أصل المسألة ٦

١ ٢ ومجموع السهام $\frac{2}{6}$ فتقسم التركة على ٣

(٢) مات وترك : بنت بنت ابن

١ ١
٦ ٦ أصل المسألة ٦

٣ ١ ومجموع السهام $\frac{2}{6}$ فتقسم التركة على ٤

(٣) ماتت وترك : جدة بنت بنت ابن

١ ١ ١
٦ ٦ ٦ أصل المسألة ٦
١ = $\frac{1}{6}$ مجموع السهام $\frac{5}{6}$

فتقسم التركة على ٥

(٤) مات وترك : أخت ش أخت لأب أخت لأم

١ ١ ١
٦ ٦ ٦ أصل المسألة ٦
٣ = $\frac{1}{6}$ مجموع السهام $\frac{5}{6}$

فتقسم التركة على ٥

القسم الثانى . فى حالة وجود أحد الزوجين

أ- إذا كان الورثة أصحاب فرض واحد . ومعهم أحد الزوجين

فالقاعدة : نجعل أصل المسألة من (مقام) من لا يرد عليه وهو (أحد الزوجين)
والباقي يقسم على عدد رؤوس الورثة .

أمثلة

(١) ماتت وتركت : زوج ٢ بنت ٢ مقام من لا يرد عليه وهو الزوج ٤
فله ٣ والباقي ٢ يوزع بالتساوى

على البننتين

(٢) مات وترك : زوجة ٢ أخ لأم ٢ أخت لأم أصل المسألة ٤ مقام من لا يرد
عليه يوزع الباقي على عدد الرؤوس
وهو ٣

(٣) مات وترك : زوجة ٢ بنات ٥
الباقي ٨

(٨) (٨) (٤٠)

زوجة	$\frac{1}{8}$	١	٥
٥ بنات	$\frac{5}{8}$	٥	٢٥

هنا حدث تصحيح لسهام البنات . وعند التصحيح : نضرب عدد رؤوس البنات

فى أصل المسألة أى : $8 \times 5 = 40$ وتصبح السهام خالية من الكسر .
وسيأتى شرح ذلك فى حالة التباين فى الصفحات القادمة .

(٤) ماتت وتركت : زوج ٤ بنات

$\frac{1}{4}$ الباقي $\frac{3}{4}$

(٤) (٤) (١٦)

زوج	$\frac{1}{4}$	١	٤
٤ بنات	$\frac{3}{4}$	٣	١٢
لكل بنت ٣ سهام			

لتصحيح المسألة نضرب عدد الرؤوس في أصل المسألة أى $٤ \times ٤ = ١٦$

ب - إذا كان الورثة أصحاب فروض متعددة . ومعهم أحد الزوجين

فالقاعدة : نجعل الحل في مسألتين .

الأولى نضع فيها أحد الزوجين - و الثانية ليس فيها أحد الزوجين

ونحل كل مسألة على حدة . ثم ننظر إلى المسألتين بأحد النسب الآتية:

التمائل - أو التوافق - أو التباين

أمثلة

(١) مات وترك : زوجة جدة ٢ أخت لأم

$\frac{1}{4}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{3}$

الحل

المسألة الأولى

المسألة الثانية

(٦) (٣)		(٤) (٤)	
		زوجة	$\frac{1}{4}$
		جدة	$\frac{3}{4}$
		٢ أخت لأم	
١	$\frac{1}{6}$	فرضا ورثا	١
٢	$\frac{1}{3}$	٢	

في المسألة الأولى أصلها ٦ وبالرّد يصبح مجموع السهام ٣

وفي المسألة الثانية أصلها ٤ ونصيب الجدة والأختين ٣

وبالنظر في نصيب الجدة والأختين في المسألتين نجد تماثل في الأنصبة وهو ٣ فلا نحتاج إلى تصحيح ونكتفي بجعل أصل المسألة الثانية وهو ٤ نجعله أصلاً للمسألتين إنظر التماثل —

(٢) مات وترك : زوجة ٢ بنت ٢ أم

الحل

(٦) (٥)		(٨) (٨)	
		زوجة	$\frac{1}{8}$
		٢ بنت	$\frac{7}{8}$
		٢ أخت لأم	
٤	$\frac{2}{3}$	٢٨	٥
١	$\frac{1}{6}$	٧	٥

فى المسألة الأولى أصلها ٦ وبالرد أصبحت ٥

وفى المسألة الثانية أصلها ٨ ونصيب البننتين والأم ٧ وبين الرقم ٥ ، ٧ تباین

ولتصحیح المسألة فى حالة التباين نضرب أصل المسألة الأولى فى أصل

$$\text{المسألة الثانية أى } ٤٠ = ٨ \times ٥$$

$$\therefore \text{سهم الزوجة} = ١ \times ٥ = ٥$$

$$\text{سهم البننتين والأم} = ٧ \times ٥ = ٣٥$$

ولاستخراج نصيب البننتين :

$$\text{نضرب سهميهما فى المسألة الأولى } ٧ \times ٤ \text{ أى } ٢٨ = ٧ \times ٤$$

ولاستخراج نصيب الأم

$$\text{نضرب سهميهما فى المسألة الأولى } ٧ \times ١ \text{ أى } ٧ = ٧ \times ١ \text{ انظر التباين صـ}$$

أمثلة بطريقة حل أخرى

(١) مات وترك : زوجة جدة ٢ أخت لأم والتركة ٤٠٠٠ جنية

$$\frac{1}{4} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{3}$$

الحل

$$\text{نصيب الزوجة} = \frac{1}{4} \times ٤٠٠٠ = ١٠٠٠ \text{ جنية}$$

$$\text{نصيب الجدة والأختين} = ٤٠٠٠ - ١٠٠٠ = ٣٠٠٠ \text{ جنية}$$

$$\text{نقسم الباقي بنسبة } \frac{1}{6} : \frac{1}{3} \text{ أى } ٢ : ١$$

$$\therefore \text{قيمة السهم} = ٣٠٠٠ \div ٣ = ١٠٠٠$$

$$\text{فيكون نصيب الجدة} = ١٠٠٠ \times ١ = ١٠٠٠ \text{ جنية}$$

$$\text{فيكون نصيب الأختين لأم} = ١٠٠٠ \times ٢ = ٢٠٠٠ \text{ لكل منها } ١٠٠٠ \text{ جنية}$$

(٢) مات وترك : زوجة $\frac{1}{8}$ بنت $\frac{2}{3}$ أم $\frac{1}{6}$ والتركه ٨٠٠٠ جنية

الحل

نصيب الزوجة = $\frac{1}{8} \times ٨٠٠٠ = ١٠٠٠$ جنية

نصيب البننتين والأم = $٨٠٠٠ - ١٠٠٠ = ٧٠٠٠$ جنية

نقسم الباقي بنسبة $\frac{2}{3} : \frac{1}{3}$ أى ٤ : ١

مجموع الأجزاء = $٤ + ١ = ٥$

∴ قيمة الجزء = $٧٠٠٠ \div ٥ = ١٤٠٠$

فيكون نصيب البننتين = $١٤٠٠ \times ٤ = ٥٦٠٠$ جنية

ونصيب الأم = $١٤٠٠ \times ١ = ١٤٠٠$ جنية

الفصل الثانى

الإرث بالتقدير والإحتياط

٢١٣	ميراث الحمل والخنثى	المبحث الأول
٢١٣	شروط الحمل	
٢١٤	مدة الحمل	
٢١٥	كيفية توريث الحمل	
٢٢٠	ميراث الخنثى المشكل	
٢٢٢	مذاهب توريث الخنثى	
٢٢٢	كيفية توريث الخنثى	
٢٢٦	ولد الزنا . ولد اللعان . المفقود . الأسير	المبحث الثانى
٢٢٦	ولد الزنا . ولد اللعان	
٢٢٨	آراء الفقهاء فى ميراث ولد الزنا واللعان	
٢٣٠	ميراث المفقود	
٢٣٢	كيفية توريث المفقود	
٢٣٧	ميراث الأسير	
٢٣٩	ميراث الغرقى والهدمى والحرقى	المبحث الثالث

المبحث الأول

ميراث الحمل . والخنثى المشكل

١ - ميراث الحمل

تعريف الحمل : لغة

الحمل لغة : مصدر حسلت حمل حملًا . ويقال للمرأة حامل . ويقال حاملة . كانت حبلً . وقال الله تعالى : (حملته أمه كرهاً ووضعته كرهاً) وقال أيضاً سبحانه وتعالى : (وحمله وفصاله ثلاثون شهراً ...)

والحمل اصطلاحاً :

هو من في بطن الأم من ولد (سواء اكان ذكراً أم أنثى) وسبق لنا في موضوع " شروط الإرث " انه يشترط لميراث أى إنسان ان تتحقق حياة الوارث عند موت المورث . وباعتبار أن الحمل وهو لا يزال فى بطن أمه مجهول الوصف والحال فإما ان يولد حياً أو ميتاً وإما ان يكون ذكراً أو أنثى وإما أن يكون واحداً أو متعدداً . فلا يمكننا ان نقطع بأمره ولا نجزم بشئ الا بعد الولادة فإذا ولد حياً اعتبرنا حياته قائمة من وقت وفاة المورث وكذلك يستحيل الجزم بكونه ذكراً أو أنثى . وما دام الجنين غامض الوصف والحال فان توزيع التركة بشكل نهائى يصبح أمراً متعذراً . ولكن قد تصادفنا أموراً اضطرابية لمصلحة بعض الورثة . توجب علينا قسمة التركة (قسمة أولية) ثم نترك التقسيم النهائى الى ما بعد الولادة ولهذه الضرورات نظم الفقهاء أحكاماً خاصة بالحمل تقسم التركة على ضونها قسمة أولية يحتاط فيها لمصلحة الحمل ما أمكن كل الإحتياط .

شروط الحمل :

يشترط لتحقيق إرث الحمل شرطان هما :

(١) وجود الجنين فى بطن أمه وقت وفاة المورث لأنه يشترط لثبوت الحق فى الميراث أن يكون الوارث حياً عند وفاة المورث .

(٢) أن ينفصل الحمل كلة حيا على أغلب الأقوال وتستمر لة الحياة حتى تتم الولادة فان ولد ميتا أو مات قبل تمام الولادة فانة لم يرث لأن من شروط الإرث : تحقق حياة الوارث عند موت المورث.

مدة الحمل :

ولبيان الشرط الأول لابد من معرفة أقل مدة للحمل أى (أقل مدة يتكون فيها الحمل حتى يولد حيا) وكذلك معرفة أكثر مدة للحمل أى (أكثر مدة يمكنها المولود فى بطن امة)

أقل مدة للحمل:

اتفق الأئمة على أن أقل مدة يتكون فيها الحمل ويولد حيا هي (ستة أشهر) لقول الله سبحانه وتعالى (وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ...) آية ١٥ من سورة الأحقاف . مع قوله تعالى (وفصاله فى عامين) الآية ١٤ من سورة لقمان . فبين الله تعالى الفصال بعامين كاملين ٢٤ شهرا والحمل والفصال ثلاثون شهرا فإذا طرحنا مدة الفصال وهي ٢٤ شهرا فيبقى من الثلاثين ستة شهور وهي مدة الحمل وهذا قول ابن عباس ووافقه على ذلك عثمان بن عفان وروى مثل ذلك عن على بن أبى طالب رضى الله عنهم جميعا . وقال البعض : أن مدة الحمل تسعة أشهر . وقال (الكمال بن الهمام) من الحنفية : أن العادة المستمرة كون الحمل من ستة أشهر . وربما تمضى دهور . ولم يسمع فيها بولادة لستة أشهر . والأرجح هو ما اتفق عليه الأئمة لاستدلال ابن عباس (رضى الله عنهما) لأنه أحوط للحمل وهو ستة شهور . وقد عمل به الصحابة (رضى الله عنهم جميعا) وهم أحق من غيرهم بالفهم لكتاب الله .

أكثر مدة للحمل :

اختلف الفقهاء فى أكثر مدة للحمل . فقال الحنفية : سنتان لحديث عائشة رضى الله عنها . أنها قالت (لا يبقى الولد فى رحم أمة أكثر من سنتين ولو بفلكة مغزل)

وذهب الليث بن سعد إلى أن أكثر مدة الحمل ثلاث سنوات . وذهب الشافعية إلى أنه أربع سنين . والمالكية قالوا أنه خمس سنين . وذهب محمد بن الحكم . الفقيه المالكي إلى أن أكثر مدة الحمل سنة هلالية . والظاهرية يقولون : أنها تسعة أشهر

عملا بالغالب . وسبب اختلاف الفقهاء فى أكثر مدة الحمل هو عدم وجود دليل يعت به من كتاب أو سنة . وقد بنى الفقهاء آراءهم على ما سمعوه من أخبار بعض النساء . ولم تر الوزارة مانعا من أخذ رأى الأطباء فى المدة التى يمكنها الحمل . فافاد الطب الشرعى بآنة يرى عند التشريع يعتبر أقصى مدة للحمل ٣٦٥ يوما حتى يشمل جميع الأحوال النادرة .

الرأى الراجح

ويعون الله نرى أن الرأى الراجح هو ما أخذ به القانون من آراء الفقهاء وهو : أن أقل مدة الحمل تسعة أشهر محافظة على حق الحمل واتباعا للأغلب . وقدر تسعة الأشهر بالأيام (٢٧٠ يوما) حتى لا تختلف الأحكام بشأنها .

وأعتبر أقصى مدة الحمل سنة ميلادية عدد أيامها (٣٦٥) للإحتياط

فإذا توفى الرجل عن زوجته أو معتدة فلا يرثه حملها إلا إذا ولد حيا لخمس وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الوفاة أو الفرقة - ويرث الحمل أباه فى الحالتين الآتيتين :-

الأولى: أن يولد حيا لخمس وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الموت أو الفرقة . إن كانت أمة معتدة (موت أو فرقة) ومات المورث أثناء العدة

الثانية: أن يولد حيا لسبعين ومائتى يوم من تاريخ وفاة المورث إن كان من زوجة قائمة وقت الوفاة . فإذا كانت الولادة بعد هذه المدة لم يرث الحمل لعدم التحقق من وجوده وقت الوفاة وإحتمال أنه قد حصل الحمل بعدها . ونسب الحمل ثابت من أبية بفراش الزوجية القائمة فلا حاجة الى الاحتياط والاخذ بأكثر مدة الحمل . والله أعلم .

كيفية توريث الحمل

إذا مات شخص وكان من بين ورثته حمل . فإن رضى بقية الورثة بوقف التركة جميعها . وقفت حتى يولد الحمل . وإن لم يرض الورثة بوقف التركة قسمت بينهم بطريقة يراعى فيها الاحتياط للحمل لأنه قد يكون ذكرا . وقد يكون أنثى وقد يختلف نصيبه تبعا لذلك .

ولهذا كانت القاعدة : أن الحمل يوقف له أوفر النصيبين ويعطى من معه من الورثة أقل النصيبين .

وبناء على ذلك فللحمل خمس حالات فى الميراث وهى :

(١) لا يرث الحمل مطلقا على جميع الحالات سواء أكان ذكرا أو أنثى .
(٢) ان يرث على أحد التقديرين (الذكورة او الانوثة) ولا يرث على التقدير الآخر

(٣) أن يكون وارثا على جميع الاحوال سواء أكان ذكرا أو أنثى .

(٤) الا يختلف إرثه على أحد التقديرين سواء أكان ذكرا أو أنثى .

(٥) ألا يكون معه وارث أصلا . أو يكون معه وارث ولكنه محجوب به

الحالة الأولى : عندما يكون الجنين غير وارث فى جميع الأحوال . سواء أكان ذكرا أو أنثى فنقسم التركة بين المستحقين دون انتظار للحمل لأنه غير وارث على جميع الأحوال .

أمثلة

(١) مات وترك : زوجة أب أم حامل من أب غير أبيه
فإن الحمل لو ولد حيا فسيكون أخا لأم أو أختا لأم . وكلاهما محجوب بالأب

فتوزع التركة للزوجة — وللأم — الباقي . وللأب الباقي تعصيبا

(٢) مات وترك : أخ ش زوجة أخ ش متوفى حامل من زوجها قبل وفاته

فإن الحمل عند ولادته سيكون ابن أخ ش أو بنت أخ ش وكلاهما

محجوب بالأخ الشقيق الحى .

(٣) مات وترك : زوجة ٢ أخت ش أم زوجة أب حامل

لاشى ٤ ٣ ٦

فالحمل إن كان ذكرا سيكون أخا لأب يأخذ الباقي تعصيبا ولا باقى له . إن كان أنثى فسيكون أختا لأب ولا شى لها لا ستغراق الأختين الثلثين .

الحالة الثانية : عندما يكون الجنين وارثاً على أحد التقديرين الذكورة أو الأنوثة ولا يرث على التقدير الآخر.

فنقسم التركة بين المستحقين فنعطيهـم نصيبهـم على تقدير أن الحمل وارث . ونوقف نصيب الجنين إلى ما بعد الولادة . فإن ظهر أنه وارث أخذه وإن ظهر أنه غير وارث رد الموقوف على الورثة .

أمثلة

(١) مات وترك : زوجة ، عم ، زوجة أخ ش حامل

تأخذ الزوجة — ويوقف — إلى ما بعد الولادة

فإن كان المولود ذكراً فيكون ابن أخ ش . فيأخذ الموقوف كله لأنه مقدم على العم وإن كان المولود أنثى فتكون بنت أخ ش وهي من ذوات الأرحام فيأخذ العم النصيب الموقوف .

(٢) ماتت وترك : زوج أم ٣ أخوات لأم زوجة أب حامل

$\frac{1}{2}$ $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{3}$

فإن كان المولود ذكراً كان (أخاً لأب) فبأنه لا يرث لاستغراق أصحاب الفروض التركة وإن كانت أنثى فتكون (أختاً لأب) فترث النصف وتعمل المسألة

الحل

الجنين أنثى

(٦) (٩)

الجنين ذكر

(٦)

زوج	$\frac{1}{2}$	٣
أم	$\frac{1}{6}$	١
٣ أخوات لأم	$\frac{2}{3}$	٢
جنين أنثى	$\frac{1}{6}$	٣
موقوف حتى الولادة		

زوج	$\frac{1}{2}$	٣
أم	$\frac{1}{6}$	١
٣ أخوات لأم	$\frac{2}{3}$	٢
جنين ذكر	-	نفذت التركة

فإن ظهر الحمل أنثى أخذت الموقوف . وإن ظهر الحمل ذكراً رد الموقوف إلى الورثة

(٣) مات وترك : بنت بنت ابن عم ش زوجة أخ ش متوفى وهى حامل

$$\frac{\frac{1}{2}}{3} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{2}$$

فإذا كان المولود أنثى فستكون بنت أخ ش فإنها لا تترك لأختها من ذوات الأرحام . ويأخذ العم الباقي وإن كان المولود ذكراً فيكون ابن أخ ش فيترك الباقي ويحجب العم ش من الميراث .

الحالة الثالثة: عندما يكون الحمل وارثاً على جميع الأحوال . غير أن نصيبه يختلف فى أحد الوصفين عن الآخر ففى هذه الصورة يقدر له التقديران . ويوقف له النصيب الأوفر

مثال

(١) مات وترك : أب أم زوجة حبل

الحل

الحمل أنثى

الحمل ذكر

(٢٤)

(٢٤)

(٢٤)

(٢٤)

الموقوف ١	٥	الباقي ع	أب	٤	$\frac{1}{6}$	أب
	٤	$\frac{1}{6}$	أم	٤	$\frac{1}{6}$	أم
٠	٣	$\frac{1}{8}$	زوجة	٣	$\frac{1}{8}$	زوجة
الموقوف ١	١٢	$\frac{1}{2}$	مولود أنثى	١٣	الباقي ع	مولود ذكر

عند التقدير على أن المولود ذكر . يصبح نصيب المولود ١٣ سهمًا توقفه له . فإذا تبين بعد الولادة أن المولود أنثى فيكون نصيبها ١٢ . والسهم الموقوف الباقي يرد على الأب تعصيباً ليصبح نصيب الأب ٦ = ١ + ٥ لأن القاعدة تقول : إذا كان بالمسالة عاصب فإنه يرث الباقي ولا يوجد رد بالمسالة

الحالة الرابعة : عندما يكون الحمل فرضه لا يتغير سواء أكان ذكرا أو أنثى فإننا في هذه الحالة نحفظ للحمل نصيبه من التركة . ونعطي للورثة الباقيين نصيبهم كاملا .

مثال

(١) مات وترك: أخت ش أخت لأب أم حامل من زوج آخر غير المتوفى
فإذا جاء الحمل ذكر افسكون أختا لأم ونصيبه السدس
وإذا جاء الحمل أنثى فستكون أختا لأم ونصيبها السدس أيضا .

الحل

المولود أنثى

(٦) (٦)

٣	$\frac{1}{2}$	أخت ش
١	$\frac{1}{6}$	أخت لأب
١	$\frac{1}{6}$	أم
١	$\frac{1}{6}$	مولود أخت لأم

المولود ذكر

(٦) (٦)

٣	$\frac{1}{2}$	أخت ش
١	$\frac{1}{6}$	أخت لأب
١	$\frac{1}{6}$	أم
١	$\frac{1}{6}$	مولود أخ لأم

الحالة الخامسة : عندما يكون الحمل منفردا وليس معه وارث لكنه محجوب به .
ففي هذه الحالة نوقف التركة كلها إلى حين الولادة . فإن كان المولود حيا أخذ التركة كلها وإن كان قد ولد ميتا أعطيت التركة لمن يستحق من الورثة .

أمثلة

(١) مات وترك : زوجة ابن حامل أخ لأم

فإن كان المولود ذكرا فيكون (ابن ابن) فيأخذ المال كله ويحجب الأخ لأم وإن كان المولود أنثى فستكون (بنت ابن) فتأخذ النصف فرضا والباقي ردا .

(٢) مات وترك : زوجة حامل أخ ش

تأخذ الزوجة $\frac{1}{8}$ ولا يعطى للأخ الشقيق شيئا ما دامت الأم حاملا (بالإجماع) فإذا كان المولود ذكرا أخذ المال كله . والأخ الشقيق محجوب بالابن وإذا كان المولود أنثى فلها النصف فرضا والباقي يكون للأخ الشقيق .

٢ - ميراث الخنثى المشكل

خلق الله الناس ذكورا وإناثا ليتم بينهما التزاوج والتناسل . يقول الله تعالى في القرآن الكريم (يأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء ...) أول سورة النساء .

ويقول سبحانه وتعالى (لله ملك السموات والأرض يخلق ما يشاء يهب لمن يشاء إناثا ويهب لمن يشاء الذكور أو يزوجهم ذكرا وإناثا ويجعل من يشاء عقيما إنه عليم قدير) آية ٤٩-٥٠ من سورة الشورى .

ويقول جلّت قدرته (من عمل صالحا من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم بأحسن ما كانوا يعملون) آية ٩٧ من سورة النحل .

ويقول أيضا جل في علاه (وما خلق الذكر والأنثى) وهذه الآيات وغيرها تدل على أن الإنسان نوعان . ذكر وأنثى وليس هناك نوع ثالث . لأنه لو كان لذكر ولبينت آيات المواريث حكم ميراثه ولما اقتصررت على بيان حكم الذكر والأنثى لقول الله تعالى (يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ...) والذكر له عضو وعلامات خاصة . والأنثى لها عضو وعلامات خاصة فإذا ولد شخص له عضو الذكورة وعضو الأنوثة أولم يكن له شئ منهما فهذا ما يسمى بالخنثى المشكل

تعريف الخنثى : لغه

الخنثى فى اللغة مأخوذ من الخنث وهو اللين والتكر . يقال : خنثت وتخنثت إذا شبه كلامه بكلام النساء لينا ورخاوة . أو تشبه فى مشيئة ولباسة بالنساء ومنه الحديث عن رسول الله ﷺ حين قال (لعن الله المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء)

وتعريف الخنثى : اصطلاحا

الخنثى : هو من كان له عضو الذكورة والأنوثة معا أو من ليس له شى منهما أصلا . وفى هذه الحالة يلتبس أمره فهل هو ذكر أم أنثى ولذلك يسمى (الخنثى المشكل) والاشكال هنا هو وجود العضوين معا أو عدم وجودهما بالمرّة عندئذ يقع الاشكال غير ان هذا الإشكال قد يزول وذلك بمعرفة البول . فإن كان يبول من الذكر فهو ذكر يرث ميراث الذكور . وإن كان يبول من الفرج فهو أنثى يرث ميراث النساء . وإن كان يبول منيما ولا سبق لأحدهما فهو الخنثى المشكل .

و يبقى مشكلا الى وقت البلوغ . فإن احتلم أو كان له ميل الى النساء أو نبتت لحية فهو ذكر .

وإن ظهر له ثدى أو حاض فهو إمراة . وإن لم تظهر هذه العلامات عند البلوغ فهو خنثى مشكل

ويروى فى ذلك : أن (عامر بن الظرب العدوانى) كان حكما فى الجاهلية . قد أتاه قومه يسألونه فى ميراث خنثى . فتحير وبقي عنده هؤلاء القوم أربعين يوما فى ضيافة : يذبح لهم ولا يعطيهم جوابا وكانت له جارية ذكية ترى غنمه فرأت حيرته وقالت له أن مقام هؤلاء الناس عندك قد أسرع فى غنمك فقال : لم تشكل على حكومة كهذه وأخبرها بها . فقالت سبحان الله دع الحال وحكم المبال أى اجعل المبال هو الحكم فاستحسن رأيها وخرج إلى قومة وقال : إنظروا . إن كان يبول من الذكر فهو غلام . وإن كان يبول من الفرج فهو أنثى . فاستحسنوا هذا الراى وبقي حكما جاهليا .

وجاء الاسلام فأقر هذا الحكم بإفاد روى عن ابن عباس (رضى الله عنهما) أن النبى ﷺ سئل كيف يورث مولودا له هذه الصفة . فقال عليه الصلاة والسلام (من حيث يبول)

توريث الخنثى

وقد اختلف الفقهاء والعلماء في توريث الخنثى على مذاهب هي :

(١) مذهب الأحناف. ومحمد وأبو سيف

وقالوا : أن له أقل النصيبين على فرض أنه ذكر أو على فرض أنه أنثى فأى النصيبين كان أقل له نعطيه لأنه الحق المتيقن وما عداه مشكوك فيه فلا يثبت له

(٢) مذهب الشافعية :

يقولون أن معاملة الخنثى ومن معه من الورثة يكون بأقل الحالين ويوقف الباقي من التركة حتى يتضح حاله فإذا مات الخنثى دون أن يتضح حاله أو يصطلح مع باقى الورثة رد الموقوف الى الورثة .

(٣) مذهب المالكية.

يقولون أن يعطى للخنثى متوسط النصيبين فتحل المسألة حلين ثم يجمع النصيب فى الحلين ويقسم على اثنين فيكون نصيب الخنثى .

والقول الراجح :

وهو رأى الحنفية . وبه أخذ قانون المواريث المصرى وملخصة (أن الخنثى المشكل يأخذ أقل النصيبين وما بقى من التركة يعطى لباقى الورثة)

كيفية توريث الخنثى

يعامل الخنثى على رأى الراجح بالأضر فننظر استحقاقه من الإرث على تقدير ذكورية أو أنوثته . أى يفرض له مسالتان : الأولى على أنه ذكر . والثانية على أنه أنثى ثم نعطى للخنثى النصيب الأقل فى المسالتين . ويوقف الفرق بين النصيبين الى أن تظهر حالته أو يصطلح الورثة أو يموت الخنثى فيرجع حصة الى بقية الورثة .

ولللخنثى فى الميراث خمس حالات هي :

١ - أن يكون وارثا على فرض الذكورة

٢- أن يكون وارثا على فرض الأنوثة

٣- أن يكون وارثا على فرض التقديرين

٤- أن يزيد نصيبه في حال الذكورة عن حال الأنوثة

٥- أن يزيد نصيبه في حال الأنوثة عن حال الذكورة

الحالة الأولى : أن يكون الخنثى وارثا على فرض أنه ذكر ولا يرث على فرض أنه أنثى فيعامل على أنه أنثى .

مثال

ماتت وتركت :	زوج	أم	ابن أخ خنثى
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	
لو كان ذكرا	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	ب ع
	٣	٢	١
			أصل المسألة ٦
ولو كان أنثى :	زوج	أم	بنت أخ خنثى
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$	لا شى

فلا شى لبنت الأخ لأنها من ذوات الأرحام

فيعامل الخنثى على أنه أنثى (وهو أقل النصيبين في المسألتين) وتوزع التركة على الورثة

الحالة الثانية : أن يكون الخنثى وارثا على فرض الأنوثة. ولا يرث على أنه ذكر فيعامل معاملة على أنه ذكر

مثال

(١) ماتت وتركت :	زوج	أخت ش	أخ لأب خنثى
	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	
لو كان ذكرا	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	ب ع
			ولا يوجد باق

$$\begin{array}{ccccccc} \text{ولو كان أنثى} & \text{زوج} & \text{أخت ش} & \text{أخت لأب خنثى} & & & \\ \hline & 2 & 2 & 2 & \text{تكملة} & 2 & \\ \hline & & & & 2 & & \end{array}$$

تأخذ الأخت لأب $\frac{2}{2}$ تكملة للثلثين . فيعامل الخنثى على أنه ذكر (وهو أقل النصيبين في المسالتين) وتوزع التركة على الورثة

الحالة الثالثة : أن يكون الخنثى وارثاً على التقديرين أى (وارثاً على أنه ذكر ووارثاً على أنه أنثى) ولا يتغير نصيبه في التقديرين . فيعامل على أحدهما .

مثال

$$\begin{array}{ccccccc} \text{(١) مات وترك : أب} & \text{أم} & \text{بنت} & \text{ابن ابن خنثى} & & & \\ \hline & 1 & 2 & 2 & \text{أصل المسألة ٦} & & \\ \hline & 1 & 1 & 3 & 1 & & \end{array}$$

$$\begin{array}{ccccccc} \text{على أنه أنثى} & \text{أب} & \text{أم} & \text{بنت} & \text{بنت ابن خنثى} & & \\ \hline & 1 & 1 & 2 & 2 & \text{تكملة للثلثين} & \\ \hline & 1 & 1 & 3 & 1 & & \end{array}$$

فيعامل الخنثى على أى التقديرين لأنهما متساويان . ويوزع الباقي على الورثة

الحالة الرابعة : أن يزيد نصيب الخنثى في حالة الذكورة . ويكون أقل في حالة الأنوثة فيعامل الخنثى على أقل النصيبين .

مثال

$$\begin{array}{ccccccc} \text{(١) مات وترك : زوجة} & \text{أم} & \text{أب} & \text{ابن خنثى} & & & \\ \hline & 1 & 1 & 1 & \text{أصل المسألة ٢٤} & & \\ \hline & 3 & 4 & 4 & 13 & & \end{array}$$

على أنه أنثى	زوجة	أم	أب	بنت خنثى
$\frac{2}{2}$	$\frac{2}{2}$	$\frac{2}{2}$	$\frac{1}{6} + \frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$
3	4	1+4	12	

فيعامل الخنثى على أنه أنثى (وهو أقل النصيبين) ويوزع الباقي على الورثة.

الحالة الخامسة : أن يزيد نصيب الخنثى في حال الأنوثة . ويكون نصيبه أقل في حال الذكورة فيعامل الخنثى على أنه ذكر .

مثال

(١) ماتت وتركت : زوج	أم	أخ لأب خنثى	
على أنه ذكر	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$	الأصل ٦
3	2	1	

على أنه أنثى	زوج	أم	أخت لأب خنثى	
$\frac{2}{2}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{2}$	الأصل ٦
3	2	3	وعلت عالت إلى ٨	

فيعامل الخنثى على أقل النصيبين وهو نصيب الذكر . ويوزع الباقي على الورثة.

المبحث الثانى

ولد الزنا . ولد اللعان . المفقود . الأسير

١- ولد الزنا

ولد الزنا : هو الولد الذى تاتى به أمة نتيجة ارتكابها الفاحشة . وهو ثابت النسب من أمة لأن صلته بها حقيقية مادية لا شك فيها . أما نسبه الى الزانى فلا يثبت عند جمهور الفقهاء . حتى ولو أقر الزانى ببنوته من الزنا . لأن النسب نعمة فلا يترتب على الجريمة . وإنما تترتب عليها العقوبة والنقمة .

فإذا أقر شخص ببنوة ولد جاء من الزنا بأمه غير المتزوجة وتحققت شروط صحة الاقرار بالنسب على النفس . ثبت نسبه منه حملاً على الصلاح وعملاً بالظاهر . والله يتولى السرانر فيحاسبه على ما اقترب وأذنب .

وذهب إسحاق بن راهوية . وابن تيمية وغيرهما الى ثبوت نسب ولد الزنا للزانى بغير صاحبة فراش الزوجية . بناء على الحقيقة المادية الثابتة بزناؤه بأمه . وكما ثبت نسبه من الأم بزناها يثبت نسبه من الزانى حتى لا يضيع نسب الولد ويصيبه الضرر والعار بسبب جريمة لم يرتكبها ولا تزر وزرة وزر أخرى .

٢- ولد اللعان

اللعن فى اللغة : معناة الطرد والابعاد . واللعان : هو أن يلعن كل واحد الآخر وقد سميت الأيمان التى تكون من الزوج والزوجة أمام القضاء فى هذه الحالة تسمى (لعانا) لدعاء الرجل على نفسه فى المرة الخامسة باللعنة من الله إن كان من الكاذبين .

وولد اللعان : هو الذى يولد على فراش الزوجية الصحيحة وينفى الزوج نسبه منه ثم يتم اللعان بين الزوج وزوجته ويحكم القاضى بنفى نسبه عن أبيه ويلحقه بأمه وقد شرع اللعان بين الزوجين إذا رمى الزوج زوجته بالزنا أو نفى نسب ولدها إليه بقول الله تعالى (والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهود إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن

كان من الكاذبين . ويدراً عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين والخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين) الآيات من ٦ : ٩ سورة النور وقد نزلت هذه الآيات لتزيل الحرج النفسى عن الأزواج إذا زنت زوجاتهم .

فقد دخل أحد الصحابة وهو (هلال بن أمية) على رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد وقال : يا رسول الله : إنى أتيت أهلى عشاء فوجدت عندها رجلاً . فرأيت بعينى وسمعت بأذنى وفى رواية أخرى . قال يا رسول الله ، أرايتم الرجل يجد مع زوجته رجلاً . فإن قتله قتلتموه . وإن تكلم جلدتموه (حدا للقف) وإن سكت سكت على غيظ . وكما جاء فى هذه الرواية . أن الرسول صلى الله عليه وسلم فرق بين هلال وبين زوجته بعد أن تلاعنا وقضى ألا يدعى ولدها لأب وأن هذا الولد كان أميراً على مصر وليس يدعى لأب .

وقد بينت الآيات أنه يكتفى من الزوج بأن يشهد أربع شهادات بالله إنه من الصادقين فيما رماها به ثم يقول فى المرة الخامسة : إن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين فيما رماها به . ويكتفى من الزوجة بأن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين فيما رماها به ثم تقول فى المرة الخامسة : أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيما رماها به . فلا يحد الزوج حد القذف ولا تحد الزوجة حد الزنا .

وقد بينت السنة : أنه يفرق بين الزوجين وينفى نسب هذا الولد عن الزوج الذى يقرر أن هذا الولد لم يخلق من مائه ويدفع نسبه عنه ويقسم الأيمان على صدقه ويؤكد بالدعاء على نفسه باللعنة من الله والطرده من رحمته إن كان كاذباً فى دعواه التى لا يقدم عليها الإنسان عادة إلا إذا تأكد من صدقها فلا ينفى نسباً صحيحاً لولد تكون من مائه فكان جزءاً من جسمه وروحه وفلذة من فلذات كبده ولم يكلف الزوج بتقديم إثبات على دعواه حتى لا يقع فى العنت والحرج إذا لم يكن لديه بينة وينسب هذا الولد لأمه .

وروى مالك عن نافع عن ابن عمر (رضى الله عنهما) أن النبى صلى الله عليه وسلم . لا عن بين رجل وامراته . وألحق الولد بالمرأة .

"كما روى . أن النبى صلى الله عليه وسلم . قضى فى الملاءنة ألا يدعى ولدها الأب".

آراء الفقهاء فى ميراث ولد الزنا واللعان

اختلف الفقهاء فى ميراث ولد الزنا وولد اللعان على ثلاثة آراء هم :

الرأى الأول :

أن الولد يرث أمه وقرابيتها وترثه أمه وقرابيتها تطبيقاً لقواعد الميراث المعروفة . فترث الأم بطريق الفرض والإخوة لأم بطريق الفرض ويرد عليهم الباقي عند القائلين بالرد . وعلى هذا فولد الزنا وولد اللعان لا يرث غيره ولا يرثه غيره بالعصوبة النسبية من جهة الإخوة أو العمومة وقد يرث غيره بجهة الأبوة كما قد يرثه غيره بجهة البنوة .

ويروى سفيان بن سعد : أن السنة جرت بأن ولد الملاعنة يرث أمه وأمه ترث منه ما فرض الله لها وهو قول زيد بن ثابت . وروى عن علي بن أبي طالب . وبه أخذ أبو حنيفة . ومالك . والشافعى .

الرأى الثانى :

أن الأم تكون عصبية لابنها فإن لم توجد كأن عصبته هم عصبتها . لما روى : أن النبى صلى الله عليه وسلم جعل ميراث ابن الملاعنة لأمه ولورثتها من بعدها . ولقوله عليه الصلاة والسلام (... والمرأة تحوز ثلاثة موارث : عتيقها ، ولقيطها ، ولولدها الذى لا عنت عنه) وهى ترث العتيق باعتبارها عصبية . فتكون كذلك عصبية لولدها الذى لا عنت عنه لقوله صلى الله عليه وسلم (أم ولد الملاعنة أبوه وأمه) .

فترث الأم ولدها بالعصوبة ولا يرث معها أقاربها . كما لا يرث مع الأب أقاربه فإن لم توجد الأم ورث أقاربها . وقد روى هذا عن علي بن أبي طالب ، وابن مسعود . وعن الحسن وابن سيرين .

الرأى الثالث :

أن عصبية الولد هم عصبية أمة لقول الرسول صلى الله عليه وسلم . وقد سئل عن ذلك فقال (عصبته عصبية أمه) ولأن قوله عليه الصلاة والسلام (ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فلاولى رجل ذكر) يقتضى أن يكون الميراث بعد أصحاب

الفروض لأقرب ذكر لولد الملائنة من أقارب أمه التي نسب إليها وقد انتقل نسبه من أبيه إلى أمه فتنتقل العصوبة المترتبة عليه من أقارب الأب إلى أقارب الأم .
وقد روى هذا عن ابن عمر . وروى عن جماعة من التابعين منهم : الشعبي والنخعي

الرأى الراجح

والرأى الراجح : هو رأى الأئمة الثلاثة (أبو حنيفة . ومالك . والشافعي) لأنة الموافق لنصوص القرآن الكريم وهو " أن ولد الزنا وولد اللعان يرث أمه وقرابتها . وترثه أمه وقرابتها . فترث الأم بطريق الفرض والإخوة لأم بطريق الفرض أيضاً ويرد عليهم الباقي . وأن ولد الزنا وولد اللعان لا يرث غيره ولا يرثه غيره بالعصوبة النسبية من جهة الأخوة أو العمومة . وقد يرث غيره بجهة الأبوة كما قد يرثه غيره بجهة البنوة .

أمثلة

(١) مات ولد الزنا أو ولد اللعان وترك : أم $\frac{1}{2}$ خال ش

$\frac{1}{3}$ فرضاً والباقي رداً لاشئ للخال

لأنه من ذوى الأرحام

وفى مذهب الحنابلة يقولون ان الخال عاصب لأخته الأم فهو يرث الباقي تعصيباً بعد فرضها

(٢) مات ولد الزنا أو اللعان وترك : أم $\frac{1}{2}$ أخ لأم

$\frac{1}{3}$ فرضاً $\frac{1}{6}$ فرضاً

والباقي يرد عليهما بنسبة فروضهما أى $\frac{1}{3}$: $\frac{1}{6}$ أى ٢ : ١

(٣) مات ولد (الزنا أو اللعان) وترك : زوجة $\frac{1}{2}$ بنت أخ لأم

$\frac{1}{8}$ فرضاً والباقي رداً محجوب

بالفرع الوارث

(٤) مات ولد (الزنا أو اللعان) وترك : بنت أم والزاني بأمه

لا شيء $\frac{2}{3}$ $\frac{1}{3}$

والباقي يرد عليهما بنسبة فروضهما

(٥) مات ولد (الزنا أو اللعان) وترك : بنت أم أخ توأم له

لا شيء لأنه محجوب بالبنت $\frac{2}{3}$ $\frac{1}{3}$

والباقي يرد عليهما بنسبة فروضهما

(٦) مات ولد (الزنا أو اللعان) وترك : أم أب لأم خال

لا شيء لهما لأنهما $\frac{3}{4}$ فرضا والباقي ردا

من ذوي الأرحام .

٣- ميراث المفقود

المفقود : هو الغائب الذي انقطعت أخباره فلا تعلم حياته ولا وفاته ... وحكمه بصفة عامة : فلقد اعتبره الفقهاء حيا حتى يتبين أمره أو تمضي مدة يغلب الظن أنه مات ويحكم القاضي بموته . وله أحكام هي :

١- فلا يرث ماله . لأن من شروط الإرث أن نتحقق من موت المورث حقيقة أو حكما

٢- لا تزوج امراته . وعليها أن تصبر حتى يستبين أمره لقول علي ابن أبي طالب في امرأة المفقود : " هي امرأة ابتليت فلتصبر . لا تتكح حتى يأتيها يقين بموته "

٣- ألا يرث المفقود أحدا ممن مات من أقاربه بعد غيبته - لأن اعتباره حيا يقوم على استصحاب الحال . لبقاء ما كان ثابتا له من الأموال والحقوق حين فقده وليس معنى اعتباره حيا أن يكتسب أموالا أو حقوقا عن الغير .

المدة اللازمة لاعتبار المفقود ميتا

اختلف الفقهاء فى المدة التى يعتبر فيها المفقود ميتا ويحكم القاضى بموته بعد انقضاءها .

فالأحناف . قالوا : أن المفقود لا يعتبر ميتا الا إذا توفى جميع أقرانه ونظائره . وقالوا تسعين سنة والبعض الآخر . قال : مائة سنة .
وبعض قال : مائة وعشرين سنة .

والشافعية والمالكية : قالوا : أن هذا الأمر يترك للقاضى يحكم فيه ويبين المدة حسب الظروف الواقعة المعروضة أمامه .

والحنابلة . فصلوا هذا الأمر فى حالتين :-

الأولى :- حالة الغيبة فى ظروف عادية . مثل السفر للسياحة أو التجارة أو طلب العلم فإن غيبته رغم طولها يحتمل معها بقاؤه وللقاضى الاجتهاد فى تحديد المدة .

الثانية :- حالة الغيبة فى ظروف استثنائية . كمن كان فى سفينة وغرقت ومات بعض ركبائها ونجا البعض أو الغيبة فى صفوف القتال ثم انقطعت أخباره أو حالات مشابهة يغلب فيها موت الغائب .

فالحنابلة يقولون : أنه ينتظر به أربع سنوات من تاريخ غيبته فإذا لم يتبين أمره ولم تعرف حياته ولا مماته فإنه يعتبر ميتا بعد مضى هذه المدة

واستند الحنابلة فى رأيهم هذا إلى ما روى عن عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) حيث قال " أيما امرأة فقدت زوجها فلم تدر أين هو . فإنها تنتظر أربع سنين . ثم تعتد عند الوفاة . "

ويبدو أن الحنابلة لا يشترطون صدور حكم من القضاء بذلك .

القول الراجح

والقول الراجح والعلم عند الله . هو رأى الحنابلة وهو الذى قسم الغيبة على قسمين :

أ- غيبة لا يغلب معها الهلاك . كمن خرج لتجارة أو سياحة أو طلب علم ثم انقطعت أخباره . ففي هذه الحالة فالهلاك غير غالب على حياته وأكثر الظن أنه لا يزال حيا . فيرفع الأمر إلى القاضى للتحرى والتروى بالطرق الممكنة فى المواضع التى يظن وجوده فيها فإذا ترجح لدى القاضى انه قد مات حكم بوفاته مع احتمال حياته .

ب- غيبة يغلب فيها هلاكة . كأن يغيب شخص على إثر حادثة أو كارثة أو غارة أو فى ميدان القتال أو خرج من داره لحاجة ثم غاب غيبة طويلة : ففي هذه الحالات ينتظر أربع سنوات ليتضح أمره . فإن رجع فى هذه المدة فالحمد لله وإن لم يرجع رفع الأمر إلى القاضى ليحكم بموته . فتقسم التركة . وتعتد الزوجة عدة الوفاة (أربعة أشهر وعشرة أيام) فيحل لها أن تتزوج إن أرادت .

كيفية توريث المفقود

إذا مات شخص وله ورثة . ومن ضمن هؤلاء الورثة مفقود فله حالتان فى الميراث :

(١) أن يكون المفقود حاجبا لمن معه (حجب حرمان)

(٢) أن يشارك المفقود الورثة فى الميراث ولا يحجب أحدا منهم .

الحالة الأولى :

إذا كان المفقود يحجب من معه من الورثة حجب حرمان . ففي هذه الحالة توقف التركة بأكملها ويمنع الورثة من أخذ شئ منها حتى ظهور حالة المفقود . فإن ظهر أنه حى أخذ المال كله وإن حكم القاضى بموته أخذ الورثة التركة كل حسب نصيبه

أمثلة

(١) مات وترك : أخ ش أخت ش ابن مفقود

فالابن يحجب الإخوة مطلقا حجب حرمان إن ظهر أنه حي .

ولذلك توقف التركة حتى تستبين حالته .

(٢) مات وترك : أخ لأب ٢ أخت لأب أخ ش مفقود

فالأخ الشقيق يحجب الإخوة لأب إن ظهر أنه حي .

ولذلك توقف التركة

الحالة الثانية :

إذا كان المفقود يشارك الورثة في الميراث . فنعطى للورثة أقل النصيبين .
فنحل المسألة على افتراض المفقود حيا وعلى افتراض المفقود ميتا .

أ- فمن يرث على كل حال (الموت والحياة) ولا ينقص نصيبه . يعطى حقه كاملا .

ب- ومن اختلف نصيبه في حالة موت أو حياة المفقود . يعطى أقل النصيبين

ج- ومن لا يرث على أحد التقديرين (الموت والحياة) لا يعطى شيئا من التركة .

مثال

مات وترك : زوجة أم أب أخ لأب أخ ش مفقود

فنعطى للزوجة نصيبها $\frac{1}{2}$ وهو لا يتغير -والأم تأخذ $\frac{1}{6}$ -لأنه أقل

النصيبين لها . ويوقف $\frac{1}{6}$ الآخر والأخ لأب لا يأخذ شيئا . لأنه محجوب في حال وفاة أو حياة المفقود .

أمثلة تطبيقية على المفقود

(١) ماتت وترك: زوج ٢ أخت ش أخ ش مفقود

الحل

على فرض الموت

على فرض الحياة

(٥٦) (٨) (٢) (٢)

(٥٦) (٨) (٢) (٢)

زوج	$\frac{1}{2}$	١	٤	٢٨	زوج	$\frac{1}{2}$	١	٤	٢٨
أخت ش				٧	أخت ش				٧
أخت ش				٧	أخت ش				٧
أخ ش ميت				١٤	أخ ش ميت				١٤

التوضيح: في المسألة الأولى (على فرض الحياة) نجد :

الزوج له $\frac{1}{2}$ والأختين الشقيقتين والأخ الشقيق الحي لهم جميعاً $\frac{1}{3}$ وأصل المسألة

٢ ومجموع سهام الأخوة (أخت ١ ، أخت ١ ، أخ ش ٢) = ٤ سهام ولتصبح

المسألة أي (منع وجود الكسر في الأنصبة) :

نضرب مجموع الرؤوس المراد تصحيحها $\times$ أصل المسألة

أي . سهام الإخوة ٤ $\times$ ٢ = ٨ وهو أصل المسألة الجديدة

ولاستخراج الجامعة (أي الأصل الموحد للمسالتين) ننظر الى أصل

المسالتين نجد أصل الأولى ٨ . وأصل الثانية ٧ وفي حالة التباين (سياتي شرح ذلك)

نضرب أصل المسالتين أى $8 \times 7 = 56$ وهو الجامعة للمسالتين ولاستخراج أنصبة المسألة الأولى : نضرب سهام كل فرد فيها $\times$ أصل المسألة الثانية .

نصيب الزوج = $4 \times 7 = 28$ فى خانة الجامعة

نصيب الأخت ش = $1 \times 7 = 7$ فى خانة الجامعة

نصيب الأخت ش = $1 \times 7 = 7$ فى خانة الجامعة

نصيب الأخ الشقيق الحى = $2 \times 7 = 14$ فى خانة الجامعة

ولاستخراج أنصبة المسألة الثانية نضرب سهام كل فرد فيها $\times$ أصل المسألة الأولى

نصيب الزوج = $3 \times 8 = 24$ فى خانة الجامعة

نصيب الأخت ش = $2 \times 8 = 16$ فى خانة الجامعة

نصيب الأخت ش = $2 \times 8 = 16$ فى خانة الجامعة

ثم نعطي كل وارث النصيب الأقل فى المسالتين حتى تظهر حالة المفقود .

(٢) ماتت وتركزت : زوج بنت ابن أخت ش ابن مفقود

الحل

على فرض الموت

(٤) (٤)

على فرض الحياة

(٤) (٤)

الموقوف ٢

الموقوف ١

زوج	$\frac{1}{4}$	١
بنت ابن	محجوبة	٢
أخت ش	محجوبة	١
ابن حى ع	الباقى	٣
تمائل	ابن ميت	—

التوضيح نجد تماثل في أصل المسالتين وهو ٤ فنكتفى بجعل ٤ أصلاً ونوزع التركة

ففي حالة فرض موت المفقود : نصيب بنت الإبن ٢ لكنة موقوف

ونصيب الأخت ش ١ لكنة موقوف

فإن ظهر المفقود أخذ الثلاثة وبنت الإبن والأخت محجوبتان به

(٣) مات وترك : زوجة أخ لأم ابن عم ش بنت ابن مفقودة

الحل

على فرض الموت

على فرض الحياة

(٢٤) (١٢) (١٢)

(٢٤) (٨) (٨)

٦	٣	$\frac{1}{4}$	زوجة	توافق	٣	١	$\frac{1}{8}$	زوجة
٤	٢	$\frac{1}{6}$	أخ لأم		—	—	محجوب	أخ لأم
١٤	٧	الباقى	ابن عم ش		٩	٣	الباقى	ابن عم ش ع
—	—	—	بنت ابن مينة		١٢	٤	$\frac{1}{2}$	بنت ابن حية

التوضيح : نجد توافق بين أصل المسألة الأولى وأصل المسألة الثانية أي ٨ ، ١٢ ،

ومعنى توافق أى يوجد قاسم مشترك بين العددين وهو ٢

ولاستخراج الجامعة نقسم كلا من الأصلين على ٢

$$\text{أى } ٨ \div ٢ = ٤$$

$١٢ \div ٢ = ٦$ نضرب الناتجين أى $٦ \times ٤ = ٢٤$ وهو الجامعة وهكذا .

٤- ميراث الأسير

من أكثر الحالات شيها بالمفقود . حالة الأسير لأنة وقع في أيدي الأعداء واحتجزوه عندهم فهو معرض لأخطار جسام سواء في دينه او في حياته أو سلامة جسده ومن ثم فإن أخباره قد تنقطع فلا تعلم له حياة ولا يتأكد له من وفاة . والمسلم به إذا وقع الأسير في يد العدو فإن ذلك لا يؤثر عليه مطلقاً من حيث التوارث بل ولا يؤثر في غيرها من الأحكام الأخرى . فالمسلم في أى مكان يرث ويورث متى قامت أسباب الميراث وتوافرت شروطه وانتفت موانعه . فمتى كان حال الأسير معلوما . فإنه يعامل على مقتضاه من حياة أو موت . أما إذا جهل حاله فلم تعد له حياة ولا وفاة . فإنه يأخذ حال المفقود من كل الوجوه فإذا توفى أحد أبويه أو زوجته أو أقاربه فإننا نتبع في تقسيم التركة ما سبق أن بيناه بالنسبة للمفقود .

مثال

مانت وترکت: زوج بنت أخت ش أخ ش أسير ٢ أخ لأب ابن عم
والتركة مقدارها ٢٤٠٠ حنية

الحل

المحبوبون : الإخوة لأب ، وابن العم بالأخ الشقيق على تقدير أن الأسير حي
اولا على أساس حياة الأسير : الورثة هم

زوج	بنت	أخت ش	أخ ش
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
١	٢	٢	١
(٤)	(٤)	(٤)	(١٢)
زوج	بنت	أخت ش	أخ ش
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
١	٢	٢	١
(٤)	(٤)	(٤)	(١٢)
زوج	بنت	أخت ش	أخ ش
$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{2}$
١	٢	٢	١
(٤)	(٤)	(٤)	(١٢)

ولتصحيح المسألة : نضرب عدد رؤوس العصابة × أصل المسألة

$$\text{أى } 3 \times 4 = 12 \text{ وهو الأصل الجديد}$$

$$\text{قيمة السهم} = 2400 \div 12 = 200$$

$$\text{نصيب الزوج} = 3 \times 200 = 600 \text{ جنية}$$

$$\text{نصيب البنت} = 6 \times 200 = 1200 \text{ جنية}$$

$$\text{نصيب الأخت ش} = 1 \times 200 = 200 \text{ جنية}$$

$$\text{نصيب الأخ ش} = 2 \times 200 = 400 \text{ جنية}$$

ثانياً على أساس وفاة الأسير. الورثة هم

	زوج	بنت	أخت ش
الأصل ٤	$\frac{4}{2}$	$\frac{4}{2}$	ب ع
	١	٢	١

$$\text{قيمة السهم} = 2400 \div 4 = 600$$

$$\text{نصيب الزوج} = 1 \times 600 = 600 \text{ جنية}$$

$$\text{نصيب البنت} = 2 \times 600 = 1200 \text{ جنية}$$

$$\text{نصيب الأخت ش} = 1 \times 600 = 600 \text{ جنية}$$

وبالنظر الى هذين التقسيمين ينتج الآتى :

أ- نصيب الزوج والبنت لم يتغير فى أى من الحالتين

ب- تأخذ الأخت ش ٢٠٠ جنية لأنه أقل النصيبين

ج- يحفظ للأسير ٤٠٠ جنية فإن عاد حيا أخذها وإن ثبت موته كان هذا المبلغ من نصيب الأخت الشقيقة.

المبحث الثالث

ميراث الغرقى والهدمى والحرقي

ما أكثر حوادث الدنيا وما أقل المعترين ففي هذه الحياة تتوالى النكبات وتزداد الحوادث قد لا يستطيع الإنسان لها دفعا وقد تقفده صوابه ولكن المؤمن يعتصم بالله ويصبر عند البلاء فيخفف عليه وقع المصيبة ويقول الله تعالى مخاطبا رسوله صلى الله عليه وسلم : (ولنبلوكم بشئ من الخوف والجوع ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين (١٥٥) الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون (١٥٦) أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون (١٥٧) من سورة البقرة

فقد يركب أخوان في طائرة أو سفينة فتتحطم الطائرة أو تنقلب السفينة فيصيبهما الحرق أو الغرق وقد ينهدم سقف بيت على أسرة فيموت البعض ويبقى البعض الآخر وقد يتسم بعض الأولاد بتناول طعام فيموت منهم أفراد فلا يخلو الحال من ثلاثة أمور :

- ١- إن علم أن واحدا بعينه تقدم موته ، فإن المتأخر في الموت يرث المتقدم منهما (باتفاق الفقهاء) لتحقق شرط الميراث . وهو تحقق حياة الوارث بعد موت المورث .
 - ٢- وإن علم أن موتهما كان في وقت واحد . فلا توارث بينهما (بالإتفاق) لانعدام شرط الميراث ويكون مال كل واحد منهما للأحياء من ورثته
 - ٣- وإن جهل السابق منهم ولم يدر أيهما مات أولا أو علم أن أحدهما مات أولا ولكن لم يدر أيهما على التعيين أو علم أن أحدهما تقدم موته ولكنه نسي .
- ففي هذه الحالة الأخيرة اختلف الفقهاء على رأيين :

الرأى الأول :

لا يرث بعضهما من بعض وتكون تركة كل منهما لورثته الأحياء وتقسم عليهم بنسبة فروضهم وهذا الرأى قال به : أبو بكر الصديق . وعمر بن الخطاب .

وزيد بن ثابت . و ابن عباس . ومعاذ بن جبل . والحسن بن علي (رضى الله عنهم جميعا) وهو مذهب الأئمة الثلاثة (أبى حنيفة . ومالك . والشافعي) .

أمثلة

(١) مات أخوان غرقا معا . وترك كل منهما بنتا فقط .

فيكون ميراث كل منهما لبنته فقط فرضا ورثا . ولا يرث أحدهما من الآخر .

(٢) مات أب وابن تحت هدم . وترك الأب زوجته (أم ابنه الذى مات معه) وبنتا وأبا

الحل

	أب	بنت	تركة الأب لهؤلاء الورثة: زوجة
أصل المسألة ٢٤	$\frac{1}{6} + \frac{1}{6}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{3}$
	٥ + ٤	١٢	٣

	أخت شـ جد	وتركة الابن لهؤلاء الورثة: أم	
	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$	
	الباقي بالمقاسمة	$\frac{1}{3}$	
	(٩) (٩) (٣)	(٣) (٣)	

	أم	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$	١
١	أخت شـ	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$	٢
٢	جد	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{3}$	٤

هنا نحتاج الى تصحيح المسألة فى العصبية (الأخت شـ مع الجد)

حيث أن عدد الرؤوس ٣ (أخت شـ = ١ والجد = ٢) ونصيبهما $\frac{2}{3}$

وعند التصحيح نضرب عدد الرؤوس × أصل المسألة

أى = ٣ × ٣ = ٩ وهو الأصل الجديد

فيكون نصيب الأخت والجد ٦ نقسمها بنسبة ١ : ٢

فيكون نصيب الأخت = ٢ سهم

ونصيب الجد = ٤ سهم .

ولا شئ لأبوة الذى مات معه .

(٣) مات أب وابن فى حريق . وترك الأب زوجته . وبنتا . وبنت ابنه (الذى مات معه) وأبا .

الحل

تركبة الأب لهؤلاء الورثة :	زوجة	بنت	بنت ابن	أب
$\frac{8}{3}$	$\frac{2}{12}$	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{1+4}$

ولا شئ لأبوة الذى مات معه

وتركة الابن لهؤلاء الورثة :	أم	أخت ش	بنت	جد
$\frac{6}{1}$	$\frac{1}{1}$	$\frac{1}{1}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{6}$

الرأى الثانى :

يرث بعضهما من بعض من تلاد أموالهما . دون طريفها ما لم يقع التداعى

(المراد بالتلید : المال الذى كان بيده - والمراد بالطريف : المال الذى ورثة

من الميت الذى مات معه) فإذا إدعى ورثة كل ميت تأخر موت مورثهم ولم تقم بينة أو تعارضت بيناتهم . حلف كل على إبطال دعوى صاحبه وحينئذ لا توارث بين الأموات بل يرث كل من الأحياء مال مورثه .

وهذا الرأي قال به : على بن أبي طالب . وعبد الله بن مسعود . والقاضي شريح . وعطاء . وابن أبي ليلى رحمهم الله جميعا وهذا مذهب الإمام أحمد بن حنبل

الرأي الرابع

والرأي الرابع والعلم عند الله هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء (من الحنفية والمالكية والشافعية) وهو : عدم توريت بعضهما من البعض الآخر لا من تلبد المال ولا من طريف المال . ذلك لأنه لا يخلو من أن يكون موتهما معا أو سبق أحدهما به . وتوريت السابق بالموت وكذلك الميت معه خطأ ومخالف للإجماع . فكيف يعمل به ؟

ثم بعد ذلك : يلزم من توريت كل من صاحبة أن يكون الشخص وارثا ومورثا وأن يكون الشخص حيا وميتا وهذا وذاك من المحال ولا شك في بطلانه ولذلك فقد أجمع الفقهاء والعلماء على هذا الرأي وهو عدم توريت بعضهما من البعض والله تعالى أعلى وأعلم .

الفصل الثالث

مستحقون من التركة وليسوا من الورثة

سبق القول بأن المستحقين للتركة إما أن يكون استحقاقهم لها عن طريق الارث وإما أن يكون الاستحقاق من التركة بغير هذا الطريق .

فالمستحقون للتركة بالطريق الأول هم الورثة. وقد رأينا أنه يبدأ منهم بأصحاب الفروض وما بقي للعصبات فإن لم يوجد عاصب فإن الباقي يرد على أصحاب الفروض غير الزوجين . فإن لم يكن أحد من هؤلاء كان الميراث لذوى الأرحام . فإن لم يوجد أحد من ذوى الأرحام فيرد الباقي على أحد الزوجين الموجود على قيد الحياة فإن لم يوجد أحد من هؤلاء جميعا . فإن التركة تكون لفئات ثلاث نبحثها في ثلاث مباحث هي :

المبحث الأول المقرر له بنسب على الغير ٢٤٤

أنواع الإقرار ٢٤٤

حكم الإقرار على الغير ٢٤٥

المبحث الثاني الموصى له بأكثر من الثلث ٢٤٧

المبحث الثالث بيت المال ٢٤٨

المبحث الأول

المقر له بنسب على الغير

من المعروف أن النسب يثبت بواحد من ثلاثة أمور : الفراش . الإقرار . البينة
أنواع الإقرار:

١- إقرار بالقرابة المباشرة التي هي أصل النسب . كالإقرار الذي يكون فيه الشخص مقرا بالولد الصلب فيقول هذا ابني . هذه بنتي . أو مقرا بالوالدين المباشرين فيقول هذا أبي . هذه أمي . وفي هذا النوع من الإقرار يثبت النسب حسب الشروط المبينة في موضعها . فإذا صدر الإقرار بالبنوة المباشرة أو الأبوة المباشرة كذلك وتوافرت الشروط المطلوبة يصير المقر له ابنا أو أبا وتصبح المقررة لها بنتا أو أما . وبهذا نعتبر المقر له بالنسب على النحو المتقدم وارتأنا حقيقيا يستحق نصيبه المقدّر له شرعا كسائر الورثة فإذا مات المقر ورثه المقر له كأحد الورثة الشرعيين .

٢- إقرار بالقرابة غير المباشرة : أي يكون الإقرار بنسب يحمله على غيره ثم يتعدى إلى نفسه . كأن يقول المقر : فلان هذا أخي فإن معنى هذا أن يجعله ابنا لأبيه أولا ثم يكون بعد ذلك أبا له نفسه أو يقول : فلان هذا عمي فإنه لا يثبت أنه عم له إلا بعد ثبوت نسبه من جد المقر .

وفي هذا النوع من الإقرار لا يثبت به النسب إذ لا يملك الإنسان أن يلحق نسب شخص إلى شخص آخر بمجرد التلفظ بل إنه لا أثر لهذا الإقرار حتى ولو صدقه المقر له . أما الغير الذي حمل عليه النسب فلا بد أن يوافق وبصادق على هذا الإقرار حتى يثبت النسب وينتج من هذه الموافقة جميع الحقوق مثل الأقارب الشرعيين أما إذا لم يوافق الغير على قبول الإقرار (إقرار النسب للغير) فلا يثبت النسب ولا ينتج عنه أي آثار . لا للمقر ولا للمقر له .

شروط الإقرار على الغير

ويشترط لاستحقاق المقر له بالنسب على الغير بالتركة . هذه الشروط فضلا عن الشروط الأخرى التي تشترط في كل وارث وهى :

١- أن يكون الشخص المقر له مجهول النسب . لأنه لو كان معلوم النسب لكان الإقرار عبثا ولا قيمة له لأن الظاهر الثابت يكذبه .

٢- ألا يثبت هذا النسب بالفراش أو البيئة الشرعية . لأنه إذا ثبت بطريق من هذين الطريقين كان مستحقا في التركة باعتباره ابنا لمن حمل النسب عليه ولا عبرة بهذا الإقرار ويستحق الميراث في التركة باعتباره وارثا شرعيا .

٣- أن يكون الشخص المقر له ممن يولد مثله لمثل المقر عليه بالنسب لأنه لو كان المقر له أكبر من المقر عليه أو فى سنه أو أصغر منه قليلا بحيث لا يولد له كان المقر كاذبا بيقين .

٤- ألا يكذب المقر له المقر ويصدق في إقراره . لأنه لو كذبه في الإقرار بطل الإقرار ولم يستتبع أثره .

٥- أن يبقى المقر على إقراره حتى يموت فإن رجع عنه كان مكذبا فى نفسه وصح رجوعه ولو صدقه المقر عليه لأن الإقرار يشبه الوصية للمقر له فيجوز له الرجوع عنه كما يجوز الرجوع فى الوصية .

حكم الإقرار على الغير

لا يصلح هذا النوع من الإقرار وحده لثبوت النسب ممن حمل عليه بل لابد من أحد أمرين :

١- إما أن يصدق ذلك الغير الذى حمل عليه النسب

٢- وإما أن يثبت هذا النسب بالبيئة

فإن لم يكن هذا ولا ذاك لا يثبت النسب ولكن يعامل المقر بإقراره من ناحية الميراث . وبناء على ذلك إذا أقر إنسان أخا له ولم يثبت النسب بمصادقة أبيه أو البيئة كان حكمة أن يشاركة وحده فى نصيبه من ميراث أبيه . أى لا يزاحم الورثة

المبحث الثانى

الموصى له بأكثر من الثلث

يقصد بالموصى له هنا بأكثر من ثلث التركة : هو الأجنبي غير الوارث . لأن الفقهاء من رجال المذاهب الأربعة . أجمعوا على أن الوصية لا تجوز بأى قدر من التركة إلا إذا أجاز الورثة ذلك . لأنه لما نزل القرآن الكريم ببيان حق كل من الوالدين والأولاد وسائر الورثة من الأقارب فى تركة المتوفى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(إن الله قد أعطى لكل ذى حق حقه . فلا وصية لوارث) وفى رواية أخرى (إلا أن يجيز الورثة) . هذا وقد ذهب الحنفية والحنابلة إلى أن الموصى له . إذا كان أجنبيا جازت الوصية له ونفذت إذا كانت فى حدود الثلث فإن زادت على الثلث لا تنفذ فى القدر الزائد إلا إذا أجازها الوارث أو الورثة إن وجد أحد منهم .

أما عند الشافعية وبعض فقهاء المالكية : لا تعتبر الوصية للأجنبي صحيحة إن زادت على ثلث التركة ما دام هناك وارث بل تكون الوصية باطلة فيما زاد على الثلث ولكن للورثة أن يجيزوها وتكون إجازتهم حينئذ تبرعا منهم بالزائد للموصى له إن كانوا من أهل التبرع .

وعلى ذلك : إذا مات الميت عن غير وارث من أى صنف كان . ولا مقر له ينسب يحمل على الغير ثم يتعدى إلى المقر . جازت الوصية للأجنبي بالتركة كلها أو بأى قدر منها وذلك أن التقييد بالثلث هو لحق الورثة وليس منهم أحد .

وبهذا تكون مرتبة الموصى له هذا . تلى مرتبة المقر له بالنسب على النحو الذى فصلناه ويكون كل منهما من المستحقين للتركة بغير طريق الإرث .

المبحث الثالث بيت المال

نشأ بيت المال فى الدولة الإسلامية فى عهد (عمر بن الخطاب) رضى الله عنه وكانت الأموال العامة توضع فيه حتى تصرف فى مصارفها الشرعية . وكان يبقى فيه ما يفيض من هذه المصارف حتى يحتاج المسلمون إليه كما كان يوضع فيه مال من لا وارث له . وقد تعرض الفقهاء لبيت المال . وأقسامه . ووظيفته . وأعماله من ناحية الدخل والخرج وقسموه إلى أربعة أنواع : وكان النوع الرابع منها : هو بيت مال اللقطات التى لا يعرف أصحابها . والتركات التى لا وارث لها . وديبات من لا أولياء لهم عن المقتولين . وكان الصرف منه على هؤلاء اللقطاء الفقراء . والفقراء الذين لا أولياء لهم فيعطى هؤلاء وأولئك منه نفقاتهم وأدوية مرضاهم وتكفن به موتاهم .

هذا ويرى فقهاء الشافعية : أن بيت المال يستحق تركة من لا وارث له أو الباقي منها بصفته وارثاً بطريق العصوبة باسم الإسلام . ويستدلون بقول الرسول صلى الله عليه وسلم (أعقل عنه . أى إذا جنى . وأرثه) .

ومن المعلوم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم . لا يرث شيئاً لنفسه . بل يصرفه لمصالح المسلمين لأنهم هم الورثة بجهة العصوبة إذا لم يكن وارث بسبب من أسباب الميراث الثلاثة وهى (القرابة . الزواج . الولاء) إذ هم الذين يعقلون عن الميت إذا جنى جناية .

وللإمام حينئذ أن يضع التركة أو ما بقى منها فى بيت المال أو يخص بها من يشاء وهذا ما ذهب إليه زيد بن ثابت من الصحابة ثم من بعده الإمامين مالك والشافعى . على حين يرى فقهاء الحنفية والحنابلة أخذاً برأى على بن أبى طالب : أن يذهب إلى بيت المال التركات التى لا وارث لها مطلقاً من صاحب فرض . أو عصة . أو ذى رحم . والتى لا وصايا فيها لأحد .

وكذلك يذهب إلى بيت المال الأموال الباقية من التركة بعد أخذ أحد الزوجين نصيبه المفروض ولم يكن هناك وارث غيره من ذوى الفروض أو العصبات أو ذوى الأرحام . وبعد تنفيذ الوصايا إن كان يوجد منها شئ والله أعلم

ونظراً لعدم وجود بيت المال الآن أصبحت وزارة الخزانة هى التى حلت محله وقامت بتنفيذ جميع إختصاصاته.